

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٤٩

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البندان ٢٩ و ١١٩ (تابع) من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/65/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة

السيد دي بورجا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):

السيد الرئيس، في البدء أود أن أشكركم على وضع إصلاح مجلس الأمن في صدارة جدول أعمالكم المزدحم. وفي نفس الوقت أود أن أهنيئ سعادة السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على إعادة تعيينه كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة الخامسة والستين للجمعية.

كما أود أن أشكر سعادة السفير مارك لاييل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه هذا الصباح التقرير السنوي للمجلس (A/65/2) الذي أعدته نيجيريا عن الحالة الراهنة للمجلس (انظر A/65/PV.48).

وتؤيد الفلبين الموقف الذي أعرب عنه الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في الجلسة ٤٨. مع ذلك يود وفدي أن يؤكد على عدد من النقاط الرئيسية.

وموقف الفلبين معروف جيدا إزاء هذه المسألة ويظل متسقا. وعلى غرار العديد من الدول، تدعم الفلبين بشدة وبصورة بناءة إصلاح مجلس الأمن. ويعود ذلك الموقف إلى السنوات الأولى عندما كانت الفلبين بوصفها دولة مؤسسة للأمم المتحدة تدعو إلى الإصلاح في المجلس لسنوات عديدة بعد إنشائه بغية جعله أكثر استجابة وفعالية.

وبالانتقال سريعا إلى الوقت الحالي فإن الفلبين إحدى الدول الأعضاء التي طلبت إلى الرئيس بعد جولات عديدة من المحادثات، أن يدون مواقف وآراء الوفود المختلفة. ونحن راضون تماما من استجابة الرئيس لندائنا وإعداداته باقتدار نصا يعكس جميع الاقتراحات بشأن المسائل الأساسية. ويحلو للبعض أن يسميه نصا تجميعيا، بينما يود آخرون تسميته نصا تفاوضيا. وأيضا كان الاختيار فإنه بات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأن نجلس لتفاوض - نتفق أو نختلف حسب الحال - ولكن في نهاية المطاف، نريد أن نأتي بالنتائج التي نتوق جميعا إلى تحقيقها.

وفي ذلك الصدد، يقترح وفد الفلبين لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أن ينشئ فريقا مخصصا ليساعده في إعداد خطة عمل، وأطر زمنية للمفاوضات والطرائق التي من خلالها ستنعكس الاتفاقات بشأن القضايا في شكل نص يقدم لتوافق عليه الجمعية العامة وتعتمده.

ولنكن واقعيين. فنحن لا نتوقع أن نتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل فورا. ولذلك فالفلبين تؤيد الرأي القائل بعدم الاتفاق على أي شيء ما لم تتم الموافقة على كل شيء. ولا يمكن تحقيق اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن إلا خطوة بخطوة وتدرجيا. ولا يمكننا التوصل إلى اتفاق كامل إلا بعد التوصل إلى اتفاق بشأن جميع النقاط.

هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه والعديد من الصعاب التي تنتظرنا، ولكن ينبغي لذلك أن يلهمنا جميعا للعمل بمزيد من الجهد. ويجب أن نحفظ بيقيننا وحماسنا لإصلاح مجلس الأمن. ولا يمكن أبدا تحقيق إنجاز كبير ما لم يغذيه ويدفعه الحماس واليقين بإمكانية تحقيق النجاح.

السيد الرئيس، إننا نقدر قيادتكم المتسمة بالقدره والكفاءة، ونشكركم مرة أخرى على منحكم الأولوية في جدول أعمال الجمعية العامة لإصلاح مجلس الأمن. والفلبين على استعداد لدعم السفير تانين وتأدية دور بناء نحو بلوغ هدفنا المشترك، ألا وهو، رؤية مجلس الأمن الذي يتسم بمزيد من التمثيل والمساءلة والديمقراطية والشفافية والاستجابة والفعالية.

السيد كويليو كميلو (الجمهورية الدومينيكية)
(تكلم بالإسبانية): تعرب الجمهورية الدومينيكية عن امتنانها

لدينا الآن مشروع عمل يمكن أن يشكل أساسا لمفاوضات ذات مغزى وموضوعية ويمكن خلاله إدخال التعديلات والتنقيحات.

ويسعد الفلبين أن ينطوي النص على جميع الاقتراحات الأساسية. وأود مجرد تناول اقتراح واحد للفلبين نال اهتمام الوفود الأخرى، وهو بالتحديد، اقتراحنا بشأن حجم مجلس الأمن الموسع. نعم، اقترحت الفلبين مجلسا من ٣١ عضوا، وهو عدد رأى البعض أنه مبالغ فيه أكثر مما ينبغي، إن لم يكن محض أمنية. وبالطبع هناك منطق وراء ذلك الرقم. ويجب أن يتناسب حجم مجلس الأمن في المستقبل مع مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والتوزيع الإقليمي المتوازن. وفي نفس الوقت، أود أن أضيف أن إلى جانب النظرة المستقبلية - حيث يتحسب ذلك الرقم للحجم المثالي للمجلس في السنوات والعقود القادمة - فإن الاقتراح يُعد ديمقراطيا وتمثيلا لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ولن أخوض في تفاصيل أو عناصر ذلك الاقتراح نظرا لضيق الوقت. وكففي القول إن وفدنا يرى أنه إذا ما أُتيحت له الفرصة في المفاوضات المستقبلية لشرح موقفنا بشأن هذا البند، فإن وفودا أخرى ستولي الاعتبار اللازم والرد الإيجابي.

وتقر الفلبين بأن إصلاح مجلس الأمن عمل قيد التنفيذ وليس علاجاً سريعاً. ومع ذلك، يجب ألا يفهم وكأنه ينبغي للمفاوضات الحكومية الدولية أن تكون عملية لا تنتهي أبداً. نعم، من الواجب أن نفكر في جميع وجهات نظرنا ومواقفنا - فهذا جزء من إجراءاتنا الديمقراطية - ولكن يجب كذلك أن نتفق على وقت توقف الأحداث وبدء المفاوضات.

وأجرينا ما يكفي من الأحداث بالفعل. وبشكل جوهري ينبغي أن نتحول من الأسلوب الخطابي إلى العمل،

وبالرغم من جهود أعضاء مجلس الأمن، يظل التقرير السنوي يفتقر إلى المنظور التحليلي، مع وجود معلومات مفصلة بشأن الجلسات العلنية والمشاورات غير الرسمية مما يمكننا من استيعاب صفحاته البالغة ٢٢٣ صفحة بقدر كبير من الفائدة، بما في ذلك ٢٧ صفحة للمقدمة بشأن أعمال المجلس، و ٢١ صفحة عن الهيئات الفرعية، و ١٨٦ صفحة لا تتضمن أي شيء سوى معلومات مرجعية بشأن الوثائق التي تم اعتمادها أو النظر فيها أو استلامها. وهناك افتقار إلى وجود مؤشرات تمكننا من فهم الأسباب المؤدية إلى أن تستمر صراعات تعد أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين - على سبيل المثال، الحالة في الشرق الأوسط - بدون حل.

مع ذلك، ترحب الجمهورية الدومينيكية بجهود أعضاء المجلس لزيادة الشفافية والمسؤولية في أعمالهم الهامة. وفي ذلك الصدد، نقر بالطابع البناء للمذكرة التي تم اعتمادها في إطار رئاسة اليابان للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق (S/2010/507) لتي ستسهم بدون شك في تحسين أساليب عمل المجلس وتتيح إمكانيات كبيرة لجميع الدول الأعضاء بغية فهم أفضل لعمل مجلس الأمن والمشاركة في المسائل والشواغل ذات الاهتمام المشترك من جدول أعمال المجلس.

ولا يمكن أن يتحقق تحسين فعلي في أساليب عمل مجلس الأمن إلا عن طريق إصلاح المجلس. ولذلك نعول مرة أخرى على القيادة الحكيمة للسفير زاهر تانين الممثل الدائم لأفغانستان.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن يشمل القضايا الرئيسية الخمس الواردة في القرار الهام للجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ وهي تحديداً: فتنا العضوية ومسألة حق النقض والتمثيل الإقليمي وحجم المجلس الموسع وأساليب عمله، والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

للسفير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على العرض الشامل لتقرير مجلس الأمن. (A/65/2) أمام الجمعية العامة. كما نقدر بشكل كبير وفد نيجيريا الشقيق لدوره في إعداد التقرير.

وتقدر الجمهورية الدومينيكية بوجه خاص متابعة مجلس الأمن لاستمرار الحالة الصعبة في جمهورية هايتي المجاورة. ونحن ممتنون بوجه خاص على العمل السريع لمجلس الأمن في أعقاب وقوع الزلزال المأساوي في هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير، عندما وافق المجلس على زيادة في الوحدات العسكرية والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

والجمهورية الدومينيكية على ثقة بأن متابعة المجلس للحالة في هايتي ستقود عاجلاً أم آجلاً إلى تعزيز قدرة شعب هايتي نفسه على التمكن من إدارة مصيره. ونحن على ثقة بأنه سيجري انتقال ناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام، مع تأمين المؤسسات التي ستعزز من سيادة القانون وتوفير أساساً لإعادة ثقة الجميع بمستقبل يتسم بالرخاء والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل في هايتي لجميع مواطنيها.

ونحن بالتالي نرحب باعتماد البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن استراتيجيات الانتقال والخروج (S/PRST/2010/2) التي تم من خلالها اعتماد حفظ السلام بوصفه شريكاً للاستراتيجيات السياسية على الأرض لا بديلاً عنها.

وهكذا تثق الجمهورية الدومينيكية بأنه ستكون هناك أهداف محددة وأكثر وضوحاً لحفظ السلام وجدول زمني محدد لعودة مناطق الصراع إلى ظروف تسمح لها بالعيش في سلام والتغلب دونما رجعة على أسباب الصراع مما يسمح بالتالي بتفكيك عملية حفظ السلام حالما تنتهي المهمة.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب عمل مجلس الأمن، نلاحظ أهمية إشراك الوفود من غير الأعضاء في أعمال المجلس. وهنا نرحب بالتقليد الذي وضع في السنوات الأخيرة بعقد المجلس لإحاطات إعلامية منتظمة لمثل هذه الوفود.

كما نثني على الاتصال المنتظم بشأن تبادل المعلومات بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن وإشراك الدول الأعضاء في المعلومات بشأن هذه الاتصالات.

وتؤيد بيلاروس إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس في عملية صنع القرار في القرارات التي تمهها. كما تؤيد توسيع التقليد القاضي بعقد جلسات مفتوحة وتنظيم تفاعل وثيق فيما بين لجان الجزاءات و الدول الخاضعة للجزاءات.

ونرى كذلك أنه ينبغي للمجلس أن يتفادى توسيع جدول أعماله ليشمل مسائل تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن المحاولات الرامية إلى أن يقدم للمجلس معلومات مستكملة عن تطورات الأوضاع السياسية الداخلية لدول أعضاء لا تتصل بتهديد السلم والأمن الدوليين ليس لها أي أسس قانونية وتقوض سمعة المجلس.

وتؤيد جمهورية بيلاروس المحافظة على دور مجلس الأمن وتعزيزه بوصفه عنصرا أساسيا لحفظ السلم والأمن الدوليين.

السيد المنصور (البحرين): يطيب لي في مستهل حديثي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة السفير مارك ليال غرانت، المندوب الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على عرضه الوافي لتقرير مجلس الأمن السنوي الوارد في الوثيقة A/65/2 والذي يأتي النظر فيه بموجب الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة.

وبما أن موقف الجمهورية الدومينيكية معروف سلفا فيما يتعلق بكل هذه القضايا، سأغتنم هذه الفرصة لأعبر مرة أخرى عن اقتناعنا باختلال هيكل العضوية الحالية للمجلس. ويجب أن تتاح الفرصة لبلدان جديدة للعمل في المجلس. ويشمل ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تؤدي دورا في تسوية الصراعات السياسية الإقليمية وفي تعزيز الاستجابات المشتركة للتحديات الجديدة التي تواجه الأمن مثل تغير المناخ أو الوقاية والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتصدي لها.

بالإضافة إلى ذلك، تفتقر مناطق مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المشاركة التي تستحقها في مجلس الأمن في ضوء الواقع السياسي للقرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب تأمل الجمهورية الدومينيكية أن يكون للصرخة التي سمعناها مؤخرا من أجل أن يكون مجلس الأمن متسما بالفعالية والكفاءة والمصادقية والشرعية أن يلقى ما يماثلها من الإرادة السياسية والالتزام من قبل الدول الأعضاء بغية الإصلاح الذي يقتضيه زمننا.

السيدة كولونتاى (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

كانت جمهورية بيلاروس دائما تنادي بنهج بناء للقضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، وهو ما كررناه أثناء عملية المفاوضات. ونعتقد أن الهدف الأساسي لإصلاح المجلس ينبغي أن يكون زيادة تعزيز فعاليته.

وتحرص بيلاروس على أن ترى إصلاح مجلس الأمن الذي يقود إلى المزيد من التوزيع المتوازن والعادل لسلطة المجلس. ونحن نؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس عن طريق منح مقاعد إضافية لجميع المجموعات الإقليمية. ونلفت الاهتمام إلى عدم كفاية التمثيل بالنسبة لمجموعة أوروبا الشرقية فيما بين الأعضاء غير الدائمين. ونؤكد موقفنا بشأن الحاجة إلى توسيع التمثيل لتلك المجموعة من البلدان فيما بين الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

مناقشات في المجلس وصولاً إلى اتخاذ القرار على نحو أفضل. ويمكن تسهيل ذلك بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن عمل المجلس، من خلال التوسع في عقد الجلسات المفتوحة وجلسات الإحاطات الإعلامية والحد من عقد الجلسات المغلقة التشاورية، نظراً لم يتسم به عمل المجلس من طابع هام وحيوي، يتوقع منه المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أداء رفيعاً يكون تحت المهر وتحت نظر الجميع.

وفي حالات عديدة ينبغي للمجلس بذلك جهود كبيرة لحل القضايا الكبرى التي تزعزع الاستقرار، حتى يعم السلام ويتحقق الوئام على أساس الاعتبارات التي يوليها المجتمع الدولي للأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن، وما يتخذه من قرارات تمسه بشكل رئيسي. كما أن من الأهمية شرح الظروف التي أدت إلى إحقاق المجلس في إيجاد حلول لبعض القضايا الهامة المعروضة عليه، حتى يتسنى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبيان مواطن الضعف والخلل وإيجاد الحلول المناسبة للتمكن من التعامل معها.

إن وفد بلادي يثمن عالياً عمل المجلس والمهام الملقاة على أعضائه وحجم المسؤولية التي يتحملها في التعامل مع القضايا المتزايدة على جدول أعماله. فالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وينبغي أن تظل كذلك كما حددها ميثاق الأمم المتحدة. ويجب تحمل هذه المسؤولية بفعالية تامة وبطريقة تؤدي إلى إيجاد الحلول لتلك القضايا.

ويمكن القول إن مجلس الأمن قد تعامل بشكل جاد مع الكثير من القضايا واضطلع بتلك المهام بمسؤولية تامة. ووفد بلادي يثمن عالياً اهتمام المجلس بقضايا القارة الأفريقية التي شهدت صراعات عديدة تعامل معها المجلس بإيجابية وباهتمام بالغ، وكذلك اهتمامه بالعديد من القضايا الدولية، ما يدفعنا إلى الإعراب عن تقديرنا له. إلا أن المجلس في

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة حركة عدم الانحياز في هذا الشأن.

لا نريد عن الحقيقة إذا قلنا أن من المجدي مناقشة الجمعية العامة هذين البندين معا والمتعلقين بـ "تقرير مجلس الأمن"، "ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة"، لارتباطهما الوثيق معا، لأن ذلك يفرضي إلى الخروج بتقييم مهم لعمل المجلس، من خلال تراكم هذا التقييم على امتداد السنين، بالنظر لاكتساء هذا الموضوع أهمية بالغة لدى الدول الأعضاء.

وغني عن القول إن التقرير السنوي لمجلس الأمن، بقدر ما هو أساسي للتوثيق، فإن مناقشته في الجمعية العامة تعد فرصة هامة لتزويد الدول الأعضاء بمحيثيات العمل القيم الذي أداه خلال الفترة الماضية بوصفه جهازاً رئيسياً في الأمم المتحدة أوكل إليه الميثاق المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي اعتقادنا أن أهمية التقرير، وإن بدت في استعراض أنشطة المجلس، فإنها تتجلى في عملية إعداد التقرير ومضمونه، التي تبين بجلاء طريقة عمل مجلس الأمن وكيفية تعامله مع القضايا المعروضة عليه.

وإزاء هذا الأمر، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات، التي أراها ذات جدوى في هذا الصدد.

إعداد التقرير ومناقشة مع الدول الأعضاء، وإن كانت ممارسة سنوية، فهي تعتبر فرصة سانحة لنا جميعاً للإدلاء بالملاحظات والتعليق على ما يمارسه المجلس من أنشطة وما يتخذه من قرارات تمس الجميع. إذ أن الدول الأعضاء وفقاً لما لاحظناه في السنوات السابقة تنحو عند النظر في هذا الموضوع إلى مشاطرة الرأي في إمكانية إسباغ المزيد من المردودات النفعية عن هذه المناقشة السنوية، إذا ما اشتمل التقرير على معلومات مفصلة والمزيد من التحليل بما يكفل تيسير اطلاع الدول الأعضاء على ما يجري من

وينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. وينبغي أن يجسد جدول أعمال المجلس احتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. ويجب أن يتم تخصيص مقعد للدول العربية يتم شغله بالتناوب وفقا لما هو معمول به في جامعة الدول العربية.

ومن الأهمية بمكان التقيد باحترام اختصاصات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة وأخذها في الحسبان، بحيث لا يتم التعدي عليها. ومن الأهمية أن يكون مجلس الأمن مسؤولا بشكل رئيسي عن المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفقا لما جاء في الميثاق. وينبغي للعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تمثل السلطة التشريعية في المنظمة، أن تتسم بالشراكة والمسؤولية.

ونؤكد هنا على أهمية العزوف عن اللجوء إلى استخدام الفصل السابع من الميثاق إلا بعد استنفاد كافة الحلول الدبلوماسية الواردة في الفصلين السادس والثامن من الميثاق.

كما أنه يجب تقييد استخدام حق النقض (الفيتو) الذي يمثل عائقا في اتخاذ القرارات المصرية والمتفق عليها بين غالبية أعضاء المجلس. كما ينبغي للنظام الداخلي لمجلس الأمن أن يصبح رسميا، فلا يمكن القبول بأن يظل هذا النظام مؤقتا بعد مرور ٦٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، الأمر الذي لا يمكن تفسيره بتاتا.

إن مملكة البحرين تولي هذا الموضوع اهتماما خاصا. وتأمل أن يأخذ مجلس الأمن في الحسبان مصالح الدول الأعضاء وشواغلها، وأن يمثل الواقع السياسي والجغرافي الحالي. كما تأمل أن يشارك الجميع في إيجاد الحلول المبتكرة والخلاقة للقضايا الدولية المعقدة التي تؤثر في أمنه واستقراره. ونأمل أن يتم ذلك وفقا لاتفاق الجميع الذي يعبر عن تطلعاتهم وآمالهم.

الوقت ذاته قد أحقق في التعامل مع قضايا نعتبرها هامة للغاية كقضية فلسطين التي ما زالت حتى الآن لم تر الاهتمام المنشود والعناية الجادة لحلها.

إن إشراك الدول في المناقشات التي تدور في مجلس الأمن، وبالذات الدول التي تكون طرفا أساسيا في القضايا التي تمسها، سيكون نهجا ذا نفع من حيث ما سيتمخض عنه من نتائج مثمرة وبطريقة فعالة. وسيسهم في إيجاد حلول سريعة لها، وهو ما تصبو إليه الدول الأعضاء التي تعمل بمجموعها للوصول إلى هدف واحد. وهو إيجاد الحلول والتسويات للمنازعات الدولية التي تمس المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد فمن الأهمية بمكان تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة للاضطلاع بالمسؤولية كما حددها الميثاق. ومن شأن هذا الأمر تعزيز مبادئ الأمم المتحدة وترسيخها.

إن المفاوضات الحكومية الدولية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن انطلقت بنجاح أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة وفقا لمقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢. ورحبت الدول الأعضاء منذ ذلك الحين بهذا التطور في اقتناع تام بأهمية هذا الإصلاح الملح. ذلك أن المجلس لم يعد يمثل الحقائق الجغرافية - السياسية الراهنة، ما يستدعي السعي لتمثيلها بغية وفاء المجلس بولايته على نحو فعال. ومن المهم أن تتسم المفاوضات الحكومية الجارية حاليا حول هذا الموضوع بالشفافية والواقعية حتى تتمكن من الوصول إلى اقتراحات عملية يمكن تنفيذها على أساس اتفاق سياسي واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، انسجاما مع ما طالب به زعماء العالم في عام ٢٠٠٥ فيما يتصل بأهمية دعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، الذي يجب أن يتم بطريقة شاملة ومتوازنة وشفافة ومترابطة وفقا لتمثيل جغرافي عادل ومتوازن.

قبيل أفغانستان، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو هايتي، أو العراق، أو السودان - بما في ذلك دارفور - أو تيمور - ليشتي، وهذا غيض من فيض.

وفي الوقت نفسه، يتعين أن نذكر أن هناك حالات، من قبيل الحالة في جورجيا، ينبغي ألا يُسمح لها بأن تبتعد عن نظر مجلس الأمن، لأنه قد يكون لها تأثير هام على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتتم رومانيا أيضاً اهتماماً جاداً بالعمل الموضوعي للمجلس، وبالاهتمام الكبير بالمناقشات المواضيعية ذات الأهمية الشاملة. وتتضمن تلك المناقشات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وبناء السلام وحفظ السلام، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وبطبيعة الحال المرأة والسلام والأمن.

واتفقنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، على أن يعمل المجلس بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وفيما يزعم البعض أن التقرير لا يعطي صورة شاملة، هناك بلدان عديدة، بما فيها بلدي، ترى أن الوثيقة يمكنها وينبغي لها أن تبتعد عن مجرد المعلومات الإحصائية، وأن تقدم تقييماً يكون أكثر تحليلاً، الأمر الذي يوفر صورة صحيحة عن أنشطة المجلس.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى البند الثاني من جدول الأعمال اليوم، وهو إصلاح مجلس الأمن.

أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقدير وفدي لإدراج إصلاح مجلس الأمن ضمن أولوياتكم بصفتكم رئيساً للجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يرحب وفدي بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين، بصفته الميسر للمفاوضات الحكومية الدولية. فقد استهدينا بمهارته الفائقة وتصميمه ومثابرته طوال الجولات الخمس للمفاوضات، ولأول مرة في

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الحار للسفيرة جوي أوغو على عملها الدؤوب في إعداد التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/65/2). وأود أيضاً أن أشكر السفير السير مارك ليال غرانت على عرض الوثيقة، فضلاً عن جميع أعضاء مجلس الأمن على نشاطهم المكثف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والجدير بالإشادة أيضاً أن المبادرة إلى عقد جلسة غير رسمية مع الدول الأعضاء بغية تبادل الآراء بشأن التقرير قد تجسدت للمرة الثالثة على التوالي. وأصبحت بالتالي تقليداً مفيداً جداً.

وترحب رومانيا بالمنحى المستمر صوب قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في عمل مجلس الأمن. فبات ذلك ممكناً من خلال مضاعفة عدد المناقشات المفتوحة، والإحاطات الإعلامية، والاجتماعات مع الدول المساهمة بقوات. وقد تم اتخاذ هذا المنحى على الصعيد المفاهيمي من خلال اعتماد المذكرة الرئاسية المنقحة ٥٠٧ (S/2010/507)، والتفاعل بين الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن، والحوارات المنتظمة بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونشيد بجهود مجلس الأمن لزيادة الانفتاح والشفافية، لأنها توفر لجميع الدول الأعضاء الفرصة لتقديم المزيد من الإسهامات الكبيرة في المسائل التي تكمن في جوهر ميثاق الأمم المتحدة، من قبيل صون السلم والأمن الدوليين.

والتقرير المعروف علينا هو انعكاس لمجموعة الأعمال الواسعة النطاق التي يضطلع بها مجلس الأمن بالنيابة عنا، ويكشف أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك عدد كبير من المسائل التي تناولها المجلس بالقدر الممكن من الكفاءة. ونرى أن العدد الأكبر من تلك الأنشطة كان يسعى وبحق إلى حل أكثر الحالات تعقيداً حول العالم، من

والمناقشة التي أجريتها خلال المفاوضات الحكومية الدولية أبدت الاهتمام الواضح لعدة وفود بالصيغة الوسطى. ويعتقد وفدي أننا ينبغي مواصلة استكشاف جدوى هذا الخيار، إذا أمكن لتلك الصيغة أن تساعد على تعزيز الإصلاح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأنها ستكون خسارة هائلة لو ذهبت سدى الطاقة التي صرفتها الغالبية الواسعة من الدول الأعضاء خلال الجولات الخمس الماضية من المفاوضات. ولنأمل أن توفر الجولة المقبلة من المفاوضات زخماً أكيداً لتوسيع مجلس الأمن. وأريد بطبيعة الحال أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، على أنه بإمكانكم، أنتم والسفير تانين، الاعتماد بالتأكيد على دعم رومانيا الثابت في الدفع بعملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أدلت المملكة المتحدة فعلاً ببيان يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2) بوصفها رئيسة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلمت الجمعية من ذلك البيان أننا حاولنا الابتعاد عن تجديد التأكيد العادي على التقرير السنوي للمجلس بدلاً من ذلك، نغتنم هذه الفرصة لتقييم عمل المجلس بصدق، ونتطلع قدماً إلى بعض المسائل المدرجة في جدول أعماله. ونأمل بتلك الطريقة أن تكون المناقشة أكثر تبياناً لعمل المجلس، وأقل كلاماً عن صياغة التقرير نفسه. لذلك أود أن أشكر الآخرين على ملاحظاتهم اليوم استجابة للبيان والتنويه بأن الجهود تُبذل لتحسين عمل المجلس. وينبغي أن نهدف إلى إجراء مناقشة حقيقية بشأن عمل المجلس، والابتعاد عن الكلام السلبي عن التقرير نفسه. والتقرير، مع كل شوائبه، مجرد أداة تسجل أعمال المجلس من آب/أغسطس إلى تموز/يوليه.

١٨ سنة من مناقشة إصلاح مجلس الأمن، يمكننا التفاوض بناء على الوثيقة الشاملة. ونتطلع إلى بدء الجولة السادسة من المفاوضات في أسرع وقت ممكن، بغية ترشيد تلك الوثيقة وحذف الحشو منها.

وتنوّه رومانيا بالإسهام الخاص من أعضاء مجلس الأمن. ونعتقد بقوة أن من الأهمية القصوى بمكان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لديها القدرة على العمل في مجلس الأمن، أن تتاح لها الفرصة للقيام بذلك. وهكذا، نرى أن توسيع المجلس واجب حقيقي ينبغي أن يولى عناية متأنية وعاجلة، بغية كفالة أن تصبح تلك الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة انعكاساً أفضل للحقائق السياسية للمرحلة الدولية الراهنة.

وكما قال وفدي مراراً وتكراراً، سنكون قادرين على بناء أساس سياسي صلب لإصلاح مجلس الأمن إذا، وإذا فحسب، جرى توسيع كلتا فئتي العضوية. وفي الوقت نفسه، وبغية أن ينجح التوسيع، من الأهمية الحاسمة بمكان ألا يشعر أحد بأنه مستثنى، وأن يجري تطبيق مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وفي ذلك السياق، تدعم رومانيا مطالب أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعات الدول الأفريقية والآسيوية، بتحقيق التمثيل الأفضل.

وتوسيع عدد أعضاء مجلس الأمن هو مجرد جانب واحد من جانبي العملة؛ أمّا الجانب الآخر فهو تحسين أساليب عمله. وكلا الجانبين يتصفان بأهمية متساوية بغية جعل تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة أكثر شفافية وشمولاً ومساءلة وفعالية. وفيما يتيح العدد الأكبر من المقاعد حضوراً أكثر تواتراً ولو محدوداً زمنياً للأعضاء الذين يتناوبون في المجلس، يمكننا التأكد عن طريق تحسين أساليب العمل من أن جميع الدول المؤهلة للعضوية غير الدائمة بإمكانها أن تشارك في أنشطة المجلس، عملياً في أي وقت.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المملكة المتحدة تؤيد النظر في الخيارات البديلة. ويمكن للنموذج الوسطي أن يوفر فئة جديدة من المقاعد بولاية أطول من ولاية الأعضاء المنتخبين حالياً. ولدى إنجاز الفترة الوسطية، ينبغي إجراء مراجعة لتحويل المقاعد الجديدة إلى مقاعد دائمة.

ولقد سأل البعض عن تفاصيل ذلك النموذج. ونتوقع أن تبرز الطرائق الفعلية، بما في ذلك المدة الزمنية وعدد المقاعد، خلال سير المفاوضات. ونأمل في إجراء المزيد من المناقشات بشأن مختلف النماذج الوسطية أثناء استمرار المفاوضات.

السيدة أوتشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير السير مارك ليال غرانت، على تقديم تقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/65/2. وتشيد منغوليا بالمجلس على عمله الهام في الاضطلاع بصون السلم والأمن الدوليين. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مجلس الأمن بضعة قرارات بالغة الأهمية، بما في ذلك القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، في مؤتمر القمة الذي عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن مسألة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونرحب كذلك بتزايد وتيرة المناقشات المفتوحة في المجلس بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

والجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتحسين تعاونه مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما عمل فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، تساعد على تعزيز كل من المسائل الشاملة والمسائل الخاصة بكل بعثة، وزيادة التفاهم المشترك لمسائل السياسات العامة، ومعالجة الفجوات القائمة بين الولايات وتنفيذها على الأرض. وفيما ننوّه بتلك التطورات الإيجابية، نود أن نشدد على أنه ما زال هناك متسع لزيادة تعزيز عمل المجلس في ذلك المجال، بما فيه من

وبالانتقال الآن إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، يسعدني أنؤكد من جديد على التزام المملكة المتحدة الراهن بالإصلاح. فنحن نستخدم رئاستنا خلال تشرين الثاني/نوفمبر لإدخال بعض الاستحداثات الصغيرة في أساليب عمل مجلس الأمن. وتشمل تلك الاستحداثات استعمالاً أكبر للتداول عبر الفيديو، ومشاورات أكثر تفاعلاً داخل المجلس. فعلى سبيل المثال، ترأست هذا الصباح اجتماعاً للمجلس مع المساهمين بقوات وشرطة في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وانضم إلينا عبر الفيديو الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس القوة، وأعضاء آخرون عديدون من فريقهما في كل من جوبا والخروط، فضلاً عن الأمانة العامة هنا في نيويورك. وقد أدى ذلك إلى التفاعل والنقاش القيم والمثمر أكثر بكثير مما كانت تسفر عنه تلك الاجتماعات في الماضي.

وبالنسبة إلى هيكل المجلس، لا نزال ندعم العضوية الدائمة لألمانيا والبرازيل والهند واليابان، فضلاً عن التمثيل الدائم لأفريقيا. ونتطلع إلى العمل مع العديد من تلك البلدان في العام المقبل، عندما تنضم إلى مجلس الأمن.

ومنذ أن بدأت المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، كانت الرغبة الجماعية في دفع عملية إصلاح المجلس قدماً واضحة. ولئن لم يكن التقدم المحرز سريعاً مثلما يود البعض، تم إحراز تقدم ملموس تحت رئاسة السفير تانين الماهرة. وتبين ورقة التجميع مواقف ومقترحات الدول الأعضاء. وفيما تتواصل عملية المفاوضات، تبقى على استعداد للعمل مع السفير تانين والآخرين هنا اليوم لتحديد كيفية أفضل استعمال لورقة التجميع بغية إحراز تقدم حقيقي. والمسؤولية عن إحراز التقدم تقع دوماً على عاتق الدول الأعضاء. لذلك نأمل أن يحتشد الجميع خلف السفير تانين.

نص قصير وسهل بغية الدخول في مفاوضات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما زلنا نشعر بالأمل في أن يضع الرئيس هذا النص قبل الجولة المقبلة.

إن موقف منغوليا من إصلاح مجلس الأمن معروف جيداً. ونحن نؤيد على الدوام التوسيع المنصف والعاقل لمجلس الأمن، عن طريق زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء، مع كفالة التمثيل الواجب للبلدان النامية والمتقدمة النمو. وهنا، تود منغوليا أن تؤكد من جديد دعمها لليابان، وألمانيا، والهند كأعضاء دائمين، إلى جانب التمثيل العادل لأفريقيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن المصالح.

وموقفنا من توسيع كلتا الفئتين الحاليين يسترشد بالتشكيلة المشروعة المحددة في الميثاق ويرتكز عليها، وبالحقائق السياسية لعالم اليوم، فضلاً عن مبدأي العدالة والمساواة، بغية كفالة التمثيل الأكبر والمعزز للبلدان النامية، ولا سيما المجموعات الإقليمية غير الممثلة والأقل تمثيلاً.

وموقفنا أيضاً واضح تجاه ما يسمى بالنموذج الوسطي. وبقدر ما يقتضي إنشاء فئة ثالثة لأعضاء المجلس، يجد وفدي صعوبة في تأييده.

ونحن نحذ الاستعمال المقيد لحق النقض في مجلس الأمن، وخاصة في ما يتعلق بالقرارات المستندة إلى الفصل السابع من الميثاق، ونؤيد إلغاءه في نهاية المطاف. وطالما أن حق النقض موجود، يتعين توسيع نطاقه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد بغية عدم إنشاء فئة جديدة للعضوية في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، ندعم أيضاً الموقف المعلن بوضوح المتمثل في التطلع إلى الوقف الاختياري الطوعي لاستعمال حق النقض إلى حين انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقترح لمجلس الأمن.

خلال توفير كل الدعم السياسي المتاح لعمليات حفظ السلام، وكفالة المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في وضع ولايات قابلة للتحقيق.

ويحيط وفدي علماً كذلك ببعض التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن منذ التقرير الأخير (A/64/2) وفي ذلك الصدد، نرحب بالمناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر S/PV.6300) بشأن مسألة تحسين أساليب عمله، بما في ذلك في مجال الوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وفيما نعرب عن تقديرنا للجهود الرامية إلى تعزيز إمكانية إطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس على عمل المجلس، يدعو وفدي إلى التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية المنقحة (S/2010/507).

ولئن كانت أنشطة مجلس الأمن مكثفة فعلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن تقريره السنوي، كما في السنوات الماضية، يفتقر إلى التحليل الموضوعي لتلك الأنشطة وتأثيرها. ووضع تقرير سنوي تحليلي هو بالضرورة أحد واجبات المجلس تجاه عموم أعضاء المنظمة.

أما بالنسبة إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، ومنذ اتخاذ المقرر التاريخي ٥٥٧/٦٢، انعقدت خمس جولات غير رسمية من المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة تحت القيادة الماهرة للسفير تانين، الذي هنته بإخلاص على إعادة تعيينه مؤخراً. ولقد تسنت لنا الفرصة للإصغاء إلى الدول الأعضاء وهي تؤكد من جديد مواقفها المبدئية، فضلاً عن بعض المقترحات الجديدة، بشأن المسائل الخمس الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن إصلاً شاملاً.

وفيما نقرب من الجولة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية في دورة الجمعية العامة هذه، يود وفدي أن يكرر بشدة الموقف الذي أعرب عنه العديدون من المتكلمين السابقين، وهو أنه بغية المضي بالعملية قدماً، نحن بحاجة إلى

لا شك في أن هناك حاجة ملحة للدول الأعضاء لتحديث تكوين المجلس وأساليب عمله ضماناً لتمثيل أفضل وشفافية أكبر. لقد أحرز بعض التقدم خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، واستطعنا أن نميز طرائق جديدة لإصلاح مجلس الأمن وتلبية تطلعات المجموعات الإقليمية المختلفة والدول الأعضاء عموماً. ونعرب عن امتناننا للسفير على عبد السلام التريكي لإدارته الحاذقة لتلك العملية كرئيس للجمعية، وللوزير زاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية غير الرسمية.

ومن وجهة نظرنا، فإن هدف إضفاء مزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن سيتحقق من خلال توسيع فئة العضوية غير الدائمة. وسيمكن تعزيز المشروعات السياسية لتلك الهيئة إذا تم هذا التوسيع على أساس تمثيل جغرافي عادل مع تناوب منظم بوضوح. كما أن ذلك سيضمن كفاءة وفعالية أساليب عمل المجلس واتصالاته. ونعتقد أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق بعضوية تناهز الخمسة والعشرين.

وفيما يتعلق بحق النقض (الفيتو) واستخدامه في مجلس الأمن، يتعين إرساء إطار مرجعي واضح لقصر استخدامه على الظروف الاستثنائية فحسب. ويمكن ضمان شفافية أساليب عمل المجلس من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات، وعقد مزيد من الجلسات المفتوحة وتعزيز قنوات الاتصال بين المجلس وجميع الأعضاء الآخرين.

وفي العام الماضي، قدمت إيطاليا وكولومبيا، اللتان تتحدثان نيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، نموذج إصلاح يستهدف تحديد النهج المختلفة والتوفيق بينها وإرساء أسس مجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وفعالية وشفافية. وتضمن الوثيقة مقترحات محددة في خمسة مجالات: أولاً، فئات ومدد وولايات الأعضاء الجدد؛ ثانياً، الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات واستخدام حق النقض؛ ثالثاً،

ونعتقد بقوة أنه بغية إحراز التقدم الضروري في عملية الإصلاح، نحتاج في الدرجة الأولى إلى اتخاذ قرار بشأن فئات توسيع مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نتشاطر الرأي الذي أعربت عنه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بعبارات لا لبس فيها، والقاضي بتفضيلها لزيادة أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفئتين الحاليين، وتوقع أن يظهر ذلك في النص التفاوضي.

أخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أرحب بقراركم بجعل إصلاح مجلس الأمن أحد أولوياتكم، وأن أعرب عن خالص أمل وفدي أنه بفضل قيادتكم القوية، ستحرز الجمعية العامة تقدماً كبيراً في هذه الدورة صوب إصلاح مجلس الأمن في وقت مناسب، على النحو الذي فوضنا به جميعاً قادة العالم في اجتماع القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

السيد أوزاريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):
بما أنني أخطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي الممثل الدائم لكولومبيا، أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن خالص تمنياتي وعن التزام بلادي المتجدد والمستمر بالإسهام الفعال في القضية السامية التي تمثلها هذه المنظمة.

يكتسي موضوع هذه المناقشة أهمية خاصة بالنسبة لكولومبيا بالنظر إلى انتخابها مؤخراً لشغل مقعد في مجلس الأمن لفترة السنتين القادمتين. وأغتتم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا للتصويت والثقة التي منحتها لنا ١٨٦ من الدول الأعضاء.

وإذ أشكر الرئيس الحالي لمجلس الأمن، السير مارك ليال غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على تقديم تقرير المجلس (A/65/2)، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

لقد طالبت عضوية الجمعية العامة مراراً بأن يكون التقرير أكثر تحليلية وشمولاً من مجرد كونه سرداً للأحداث. ومن المهم أن تعي الجمعية العامة لا القرارات التي اتخذت فحسب، بل ودواعي وفعالية وأثر قرارات المجلس، من حيث العوائد على عضوية الجمعية العامة.

وفي نفس الوقت، دعونا ننسب الفضل إلى أهله. وأشير بصفة خاصة إلى القرار ٣٠١/٦٤ بشأن تنشيط أعمال الجمعية. فالفقرة ٩ من منطوق ذلك القرار تشير إلى التحسينات التي أدخلت على نوعية التقارير السنوية لمجلس الأمن وتشجيع المجلس على إجراء مزيد من التحسينات حسب الاقتضاء. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نرى أننا ربما قطعنا من الشوط بضعة أمتار، وما زالت أماننا أميال.

ولا بد لعضوية الأمم المتحدة أن تقرر بأن وجود ثغرات في التقرير مؤشر على المشاكل الكامنة في التمثيل وأساليب العمل في المجلس، الذي ما زال يفتقر إلى الشفافية والشمول. وتقرير هذا العام، أيضاً، ما زال مجرد تجميع إحصائي للأحداث - ملخص هزيل وبيان يُعدّد الجلسات والوثائق الختامية.

وما من خيار آخر سوى إدراك أن الحل الحقيقي ليس لمجلس أكثر مصداقية ومشروعية وتمثيلية فحسب، بل ولتقرير أكثر استفاضة يكمن في الإصلاح الشامل للمجلس، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء قد أعربت بالفعل عن تفضيلها لهذا الإصلاح خلال جولات المفاوضات الحكومية الدولية الخمس التي عقدت حتى الآن بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة).

أساليب وإجراءات العمل؛ رابعاً، العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة؛ خامساً، آلية لاستعراض الإصلاح. تلك هي المجالات التي يجب أن تنصب جهودنا عليها وأن تختبر قدرتنا على الإبداع والتوصل إلى حلول توفيقية على المحك. وكعضو في مجلس الأمن، ستكون كولومبيا في طليعة تلك الجهود.

السيد كاليثا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أخطب الجمعية العامة باسم بلدي بشأن تقرير مجلس الأمن (A/65/2) ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة بذلك.

نشكر وفد المملكة المتحدة على تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. ونود أيضاً أن نشكر وفد نيجيريا على جهوده في إعداد المقدمة للتقرير. ويود وفدي كذلك أن يسجل تقديرنا لوفد أوغندا لعقد اجتماع غير رسمي مع الدول الأعضاء في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لإعداد التقرير.

في البداية، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيديلي به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة L.69 بشأن إصلاح مجلس الأمن.

نرى أن تقرير مجلس الأمن وسيلة هامة لتيسير التفاعل بين أعضاء الجهاز الأكثر تمثيلية في الأمم المتحدة والهيئة الأكثر تمكيناً. وميثاق الأمم المتحدة يضمن على التقرير وزناً كبيراً حيث يفرد حكماً منفصلاً ينص على هذا التقرير، بدلاً من إدماجه في الحكم الخاص بتقارير أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. لذلك، كان من الأهمية للتقرير السنوي لمجلس الأمن أن يُعلم ويرز ويحلل الإجراءات التي بُت فيها أو اتخذت من أجل صون السلام والأمن الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وبصفتنا الفردية، وكعضو في تجمعين مكرسين لإصلاح مبكر للمجلس - مجموعة الأربعة ومجموعة L.96 - تود الهند أن تبرز بعض السمات الهامة في الاقتراحات والمواقف المختلفة المعبر عنها في النص التفاوضي.

أولاً، لقد أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء عن تفضيلها الجلي لتوسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

ثانياً، فيما يتعلق بحجم المجلس، هناك توافق على ضرورة توسيع العدد الحالي - ١٥ عضواً - إلى رقم في أواسط العشرينات. كما أن معظم المواقف دعت إلى استعراض ملزم بعد انقضاء فترة تتراوح من ٨ إلى ١٥ سنة.

ثالثاً، إن موقف مجموعة الأربعة من مسألة حق النقض لا لبس فيه وبناء. ونحن نؤكد على ضرورة التوصل إلى نتيجة تضمن إضفاء الديمقراطية على اتخاذ القرارات داخل المجلس. والهند مستعدة للاشتراك مع كل المهتمين بشأن هذه المسألة الهامة بعقل متفتح.

رابعاً، تضم الهند صوتها إلى الأصوات المتزايدة المطالبة بالإصلاح المبكر لأساليب عمل المجلس.

خامساً، فيما يتعلق بمسألة التمثيل الإقليمي، فإننا نولي أهمية كبيرة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. والهند تؤيد توزيعاً للمقاعد على أساس الميثاق يعالج النقص في تمثيل البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والتمثيل غير الكافي للبلدان الآسيوية في العضوية الدائمة؛ والافتقار إلى تمثيل عادل للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، في العضوية غير الدائمة.

أخيراً، تدعو الهند الجمعية العامة ومجلس الأمن، باعتبارهما الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة، إلى أن يحترم كل منهما دور الآخر، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، بغية تأمين فعالية عمل الأمم المتحدة ككل.

إننا نستمد الحماس من حقيقة أن رئيس الجمعية العامة اتخذ عدداً من الخطوات السريعة والجديرة بالثناء، الأمر الذي يضمن أن تبقى الجمعية وفية للتوجيه المركزي لقرارها ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بأن تستأنف فوراً المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وفي أبكر مناسبة - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، على وجه التحديد - أعاد الرئيس تعيين السفير زاهر تانين كرئيس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس اجتماعاً لكل أعضاء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة الهامة.

ويرحب وفدي بهذه الخطوات التي تعكس تصميم الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على تحقيق إصلاح مبكر. ونأمل أن تبشر هذه الإجراءات بالخير للعملية. وهناك أساس كاف للتفاؤل بأنه، بنهاية الدورة الحالية للجمعية العامة، ستمكن من تحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن تحت قيادته وتوجيهه.

كما يسرنا بنفس القدر أنه مع كل يوم يمر، تعرب بلدان وقادة في جميع أنحاء العالم على الملاء تأييدها لترشيح الهند كعضو دائم جديد في مجلس أمن موسع. ومؤخراً، تلقت الهند تأكيداً بالتأييد من رئيس الولايات المتحدة، السيد باراك أوباما. ووفد الهند يغتنم هذه الفرصة ليشكر الولايات المتحدة على هذه المبادرة الكريمة. وندعو الدول الأخرى إلى أن تقدم دعمها القيم لنا.

ونأمل أيضاً أن يكمل الأمين العام مبادرة رئيس الجمعية وحماسه في سياق إصلاح المجلس. ولا شك في أن هذه المسألة ستبرز في العام القادم إذ يستعد الأمين العام لفرته الثانية.

اقتراحات من الدول الأعضاء، بعضها جديد والبعض الآخر معروف للجميع. وجرى تجميع تلك الاقتراحات في وثيقة قدمها السفير تانين، الذي نهنئه على عمله كميسر لهذه العملية. فاستخدام تلك الوثيقة كأساس يتطلب أن تتحلى الدول الأعضاء بالإرادة السياسية الضرورية لتحقيق تقدم مهم صوب إصلاح شامل لمجلس الأمن بأوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء.

وما فتئت المكسيك مستعدة للتفاوض بكل جدية. وقد تجلّى ذلك في مرونتنا عند النظر في البدائل والاقتراحات الإبداعية وفي رغبتنا في مواصلة تحسين وثيقة الميسر. ولكن لا يمكن أن نتفاوض مع أنفسنا. ويدهشنا أنه ما زال هناك حتى الآن مزيد من الدول أو المجموعات التي لا تبدي رغبة في التفاوض، بل إنها تؤثر الإبقاء على مواقفها الأصلية.

ويدهشنا كذلك تلك التصريحات الأحادية الجانب من دول تعطي لنفسها الحق حصرياً في تحديد تكوين مجلس الأمن، ضاربة بذلك إرادة الجمعية العامة عرض الحائط ومستتقة نتائج عملية الإصلاح. والتصريحات الأخيرة من هذا القبيل تفسد مناخ المفاوضات وتزيد من حدة الانقسامات بين المجموعات الإقليمية المختلفة.

إن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تفرضه حفنة من الدول أو بيت فيه في محافل بديلة. إنه لا بد أن يكون نتيجة لأوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. ويجب ألا نهدف إلى توزيع مزيد من الامتيازات على عدد محدود، وإنما إلى تحسين التمثيلية والفعالية والشفافية والمساءلة في مجلس الأمن. ولذلك، فإن المكسيك لا تؤيد توسيع فئة العضوية الدائمة، لأن ذلك قد يقيد الوصول إلى مجلس الأمن ويحد من قدرته على التكيف مع الحقائق المتغيرة في العالم.

نستطيع أن نواصل تحسين وثيقة الميسر وزيادة بلورتها في الجولات القادمة، إلا أن الإصلاح الشامل

وفي الختام، إننا مستعدون وجاهزون لكي نمد أيدينا إلى البلدان الأخرى والعمل معها بتعاون وثيق صوب هدف تحقيق إصلاح عاجل للمجلس، بما يتماشى مع الحقائق المتغيرة في أوقاتنا هذه. ونحتاج إلى اختصار النص التفاوضي، ومن ثم الشروع في المفاوضات الفعلية بحماس. وهذا هو رأي الأكثرية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، فضلاً عن أن هذا هو مسار العمل المنطقي الوحيد لكل من يلتزم بالإصلاح، ولو من بعيد.

وأود أن أطمئن رئيس الجمعية وسائر أعضاء الأمم المتحدة إلى استعدادنا للبقاء على موقفنا البناء والمرن بشأن كل المسائل التي ستطرح على بساط البحث خلال الأشهر القادمة، ونحث الوفود الأخرى على أن تخذ نفس الحذو.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية على تنظيم هذه المناقشة المشتركة، التي توفر للدول الأعضاء فرصة لتناول محتوى التقرير السنوي لمجلس الأمن (S/2010/2)، الذي كانت المكسيك عضواً منتصباً فيه منذ عام ٢٠٠٩، وإصلاح المجلس، وهي مسألة يوليها بلدي أهمية خاصة. كما أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة.

أود أن أبدأ ببيان بالتطرق إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. ولن أكرر هنا موقف المكسيك بشأن كل من المسائل المتعلقة بالإصلاح، حيث أنها باتت معروفة بالفعل وكثيراً ما أشرنا إليها أثناء عملية المفاوضات. وبدلاً من ذلك، سوف تقتصر تعليقاتي على العملية التفاوضية وآفاق الجولات المقبلة.

منذ اتخاذ القرار ٥٥٧/٦٢ وبدء المفاوضات

الحكومية الدولية، اكتسب إصلاح مجلس الأمن أهمية خاصة. وقد شاركنا في خمس جولات تفاوضية واستمعنا إلى

وفي أفغانستان والعراق، كان لا بد من التعامل مع الهجمات الإرهابية والجماعات المتمردة، مع بذل جهود لتحسين الأمن وتقوية المؤسسات الوطنية.

في قيرغيزستان، أمكن تجنب أزمة إنسانية وحفظ الاستقرار الإقليمي. وفي غزة، تم التعامل مع الاعتداء على أسطول المساعدات الإنسانية، وفتح ذلك الطريق إلى التحقيق في الحادث وإلى الرفع الجزئي للقيود المفروضة على سكان قطاع غزة. ومع ذلك، وكما نعرف جميعاً، فإن جدول أعمال مجلس الأمن متخماً بالصراعات التي ما زالت تهدد السلام والأمن الدوليين. والشرق الأوسط، بجوانبه المختلفة، هو أبرز مثال على ذلك.

ولعل أبرز إنجازات مجلس الأمن هو ما يكمن في التحديات الكبيرة التي صارت جزءاً أساسياً في جدول أعماله. لقد عزز المجلس قدراته على رصد وتسريح وإعادة إدماج القُصّر المجندين في الصراع المسلح، وذلك من خلال مبادرات أعدها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، الذي ترأسته المكسيك على مدى السنتين الماضيتين. وكان اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩) والبيان الرئاسي بشأن ذلك الموضوع الصادر في حزيران/يونيه (S/PRST/2010) من الإنجازات المهمة التي سيكون لها أثر مباشر على حماية الأطفال.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، وضعت مؤشرات لرصد حماية النساء والأطفال، روعي فيها بصورة خاصة عودة العنف الجنسي إلى الظهور، لا سيما في القارة الأفريقية. كما وضعت الأسس لتوجيه اهتمام أكبر لحالات ما بعد انتهاء الصراع من خلال عملية الاستعراض التي تقوم بها لجنة بناء السلام التي اضطلعت المكسيك فيها بدور فعال كميسر في هذه العملية.

لن يتأتى إلا إذا توفرت الإرادة السياسية الضرورية لمفاوضات جادة. والمكسيك مستعدة لذلك.

وكعضو منتخب في مجلس الأمن، شاركت المكسيك بفعالية وبروح بناءة في إعداد تقرير السنة الحالية إلى الجمعية العامة، وتأكدنا من أن المعلومات الواردة فيه موضوعية قدر الإمكان وأنه يعبر بأمانة عن أعمال مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض، ولا سيما خلال حزيران/يونيه، حيث كانت المكسيك رئيساً لمجلس الأمن.

وتتجلى هذه الممارسة في الشفافية والتحليل في مقدمة التقرير بشكل خاص. وفي هذا الصدد، نعرب عن العرفان للعمل الذي قام به الوفد النيجيري في إعداد مشروع التقرير السنوي من خلال عملية مشاورات مفتوحة مع الجمعية العامة، للنهوض بالشفافية في مجلس الأمن وجعل التقرير أكثر تحليلية ومضموناً. مع ذلك، ورغم التقدم المحرز، يلاحظ وفدي أنه ما زال هناك مجال لتحسين التقرير السنوي.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير السنوي، واجهت مجلس الأمن تحديات جسيمة نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، هايتي، حيث كان على المجلس أن يواجه الآثار المدمرة للزلازل الذي أثار تعاطف العالم أجمع. وفي الصومال، استدعى انعدام الاستقرار الداخلي وتبعاته الإقليمية اتخاذ تدابير للحفاظ على الأمن وتعزيز القدرات للتصدي لمشكلة القرصنة وكفالة بقاء الحكومة الاتحادية الانتقالية.

وفي السودان، وفي ظل الأزمات الإنسانية المستمرة، تعززت قدرة الأمم المتحدة على الرصد وأُرسيت الأسس لتنفيذ اتفاق الدوحة ومواصلة تركيز الاهتمام على التحضيرات للاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١.

الذين يديرون العملية يعولون بدرجة كبيرة على تعاون العضوية الأوسع في كثير من تعهداتهم. وتشير هذه الحقيقة البسيطة إلى عمق إدراك الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، لكون هذا الجهاز قد أنشئ على أساس التحكم قبل صقل ولايته للتمويه لاحقاً. وقليل من يمكن أن يطعن في الفكرة القائلة إن الحاجة إلى هذا التحكم قد تلاشت في عصرنا الحديث. فمقدم العولمة، بكل أوزارها، قد أذن بإعادة توزيع اللغنائم بعد أن تحورت واجهة التحديات كاملة. مع ذلك، وبدون نتائج تذكر، لم يحقق الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ منذ ١٥ أو ١٦ عاماً أي انفراجة ملموسة في تجميع الأفكار بشأن رؤى الأطراف الرئيسية. وإذا كانت هناك أي أفكار على الإطلاق، فهي عادة ما تكون صورة كاريكاتورية لمطالب الخرومين.

ومملكة سوازيلاند تشجع المفاوضات العامة غير الرسمية الجارية حالياً تحت قيادة السيد زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، الذي نشكره على موضوعيته المستمرة. شهدنا تبادلاً صريحاً للآراء، وكنا نأمل أن يتحول هذا التبادل إلى مفاوضات ومفاضلات حقيقية.

لقد كشفت العملية الحكومية الدولية عن طائفة من الخلافات المثبطة للهمة، بعضها أقاليمي، وبعضها الآخر يقوم على أساس مصالح ضيقة ورغبة في إدامة الحالة الراهنة. وهي حقيقة معروفة أن يكون مفهوم الإصلاح بالوكالة هو الشغل الشاغل للبعض. وقد أحدث البعض انقساماً بين القوى المتفاوضة من خلال تقديم نهج مرهقة للإصلاح. وبدون تحفظ، يرفض وفدي رفضاً قاطعاً النهج الوسيط الذي تؤيده المجموعة الأفريقية على نطاق واسع. تلك استراتيجية واضحة قوامها فرق تسد، وهذا النهج يتخذ عدة أشكال ومظاهر - ويتلون كالحرباء التي يستغرق تمييز لونها أعواماً، إن لم يكن عقوداً. ويضيف هذا أيضاً إلى حالة اللامبالاة التي تعتري الخمسة الدائمين واستجاباتهم البطيئة لعملية الإصلاح.

وفي الماضي، فإن استعراض تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة التي أترأسها، كان خطوة هامة إلى الأمام في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين أطراف من غير الدول.

وكانت المكسيك في مشاركتها في مجلس الأمن تسترشد بإيمانها الراسخ بأهمية اضطلاع الأعضاء المنتخبين بدورهم في صون السلام والأمن الدوليين، وهي مسؤولية مشتركة إعمالاً للالتزامات التي يملها ميثاق الأمم المتحدة. وبمشاركتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، برهنا مرة أخرى على التزامنا بصون السلام والأمن الدوليين والحفاظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وكعضو دائم في الجمعية العامة، سيواصل بلدي القيام بدور فعال في العملية التفاوضية بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بغية مواكبة واقع عصرنا والتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

السيد منيسي (سوازيلاند) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني أن أحاطب الجمعية هذه في إطار البند ١١٩ من جدول الأعمال، وأشكر رئيس الجمعية على عقد هذه الجلسة. ووفدي يؤيد بيان مجموعة الدول الأفريقية الذي أدلى به ممثل سيراليون.

لقد أصبح البند قيد المناقشة أحد أهم العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة. وهي عملية يواكبها اهتمام واسع من مختلف مكونات الأمم المتحدة بحقيقة أن ميزان القوى الحالي يميل لصالح دائرة صغيرة تشكل نسبة ٣ في المائة من العضوية. وهذا في حد ذاته مفارقة لا تعبر كثيراً عن مجريات التاريخ، وزوال أهمية العلاقة بين الحامي والتابع ونشوء توافق الآراء في القرن الحادي والعشرين.

وبدون المساس بولاية مجلس الأمن والتعقيدات الملازمة التي تدعمها، علمنا التاريخ المعاصر أن الـ ٣ في المائة

وصفية في الأساس تفتقر إلى النهج التحليلي والموضعي الذي تحتاجه الدول الأعضاء لتقييم عمل ذلك الجهاز. وكوبا تدعو المجلس مرة أخرى للعمل في ذلك الاتجاه.

ومن جهة أخرى، فإننا نتساءل مرة أخرى لم لا يقدم المجلس إلى الجمعية التقارير الخاصة المنصوص عليها في الميثاق في مادتيه ١٥ و ٢٤. فهذه التقارير ستكون مفيدة جداً بوصفها استكمالاً للتقرير السنوي. للأسف، ما زالت تلك التقارير غائبة.

وتؤكد كوبا على مسؤولية المجلس في الخضوع للمسائلة الواجبة أمام الجمعية العامة. واتساقاً مع الميثاق، فوضنا ذلك الجهاز المحدود العضوية للغاية بالمسؤولية الأساسية عن التصرف باسم الدول الأعضاء، وإن لم يكن من تلقاء نفسه، لصون السلام والأمن الدوليين. ومجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح عاجل وعميق. ولا يمكن إصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً حقيقياً دون إصلاح مجلس الأمن. كما أنه لا يمكن تأجيل ذلك الإصلاح أو إغفاله بصورة مستمرة. ومطالبة الأغلبية لا يمكن أن تظل مهمة.

وكوبا شاركت بفعالية في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي أجراها السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، بطريقة نموذجية. وللأسف، لم يكن هناك تقدم واضح في هذه العملية. وعلى الرغم من اهتمام الأغلبية الساحقة، لم يتسن إجراء مفاوضات حقيقية في واقع الأمر. وهناك خطر متزايد بأن ينتهي بنا الحال إلى تكرار عملية مداولات لا تنتهي بدون أي نتائج ملموسة، وهو ما حدث لأكثر من ١٥ عاماً في الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. يجب أن تنتقل إلى المفاوضات الحقيقية في أقرب وقت ممكن.

ومملكة سوازيلاند تؤكد تأييدها الكامل لتوافق آراء إزولويني وإعلان سرت. وبدون تكرار محتوى أي منهما، وهو معروف للكافة، فهما يقيان بمثابة نجمنا الهادي ونشجع من يسعون إلى تشويه مبادئهما على النظر في الدوافع العديدة التي طرحتها أي دولة عضو في المجموعة الأفريقية. فالعين لا تخطئ الإجحاف التاريخي والتحيز الإقليمي داخل مجلس الأمن. وأكثر من نصف جدول أعمال مجلس الأمن محمل ببندود تتعلق بأفريقيا. أفلا يوحي ذلك بالحاجة إلى الذاكرة المؤسسية لأفريقيا؟ وبدون مساس بمجموعات ومناطق محرومة أخرى، فإن انشغال مجلس الأمن بأفريقيا يضيء الشرعية على هذا التساؤل.

ونحن لا نغالي البتة بالمطالبة بما لا يقل عن مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة. إن أفريقيا تحتاج إلى أن تجد لها صوتاً بين تلك الرُتب، وكلما بكرنا باستيعاب تلك الحاجة، سوف تتحسن آفاق تعامل المنطقة مع ديناميات سلامها وأمنها. ولن نجازف بتحليل حاجة البعض إلى إبقاء أفريقيا خارج مؤسسة مجلس الأمن، لأن بلدي ليست له مصلحة في ذلك.

وختاماً، تحت سوازيلاند رئيس الاجتماعات العامة غير الرسمية على أن يبقى وفيّاً للقرار ٥٥٧/٦٢، الذي مكّن المفاوضات الحكومية الدولية. كما نهيى به أن يبقى على موضوعيته إزاء المواقف وأن يستخدم الاستراتيجيات ذات الصلة المفوضية إلى خاتمة سريعة وثمرات للعملية.

السيد بنيتث فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

بداية، أنوه إلى تأييد كوبا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

تقدر كوبا عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (S/65/2). ونقر بأن جهوداً تبذل لتحسين نوعية التقرير. ومع ذلك، ما زال هناك عمل كثير. فلا يزال التقرير وثيقة

سيكون مساوياً لاستحداث فئة جديدة من أعضاء المجلس، وهو ما لا تحبّه كوبا.

سادساً، إنَّ الزيادة الرئيسية في عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين على السواء، يجب أن تستفيد منها البلدان النامية. ويجب منح العضوية الدائمة للبلدين من أفريقيا على الأقل، وبلدين ناميين من آسيا وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سابعاً، إنَّ المطلوب هو تطوير أساسي في أساليب عمل المجلس. ومع أنَّه أُجريت بعض التغييرات المتواضعة في السنوات الأخيرة، فقد كان معظمها شكلياً أكثر منه موضوعياً. والحقيقة هي أنَّ مجلس الأمن حالياً لا يتسم بالشفافية والديمقراطية والتمثيلية والكفاءة. وتغيير هذا الواقع غير المقبول هو مسؤوليتنا الجماعية.

ونحن ندعم مجلس أمن تكون فيه المشاورات المغلقة استثنائية. ونتطلع إلى مجلس يعالج المسائل الخاضعة لسلطته، بدون التعدي على سلطات الهيئات الأخرى، كما يحدث في التواتر المزعج المتعلق بالمسائل المعروضة على الجمعية العامة. إننا نريد مجلساً يأخذ في الحسبان جدياً آراء جميع الدول الأعضاء قبل اتخاذ القرارات، ويضمن الوصول الحقيقي لغير الأعضاء إلى تلك الهيئة.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أُعلّق بإيجاز على مسألة إجرائية نعتقد أنها هامة. ففي رأي كوبا أنه يجب علينا في المستقبل أن نفكر ملياً، في ما إذا كان من الملائم للجمعية العامة أن تواصل المناقشات بشأن البندين ٢٩ و ١١٩ من جدول الأعمال. وبالنظر إلى ضيق الوقت، وحقيقة كوننا مضطرين لمعالجة بندين شديدي الأهمية وبعيدي المدى في بيان واحد وحسب، فإنه يتعيّن على الوفود أن تحذف حقائق هامة عديدة، بحيث لا يتحقّق الاستعراض المتعمّق البالغ الضرورة. وعلى الرغم من إقرارنا

وترى كوبا أن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يجب أن يشمل سبعة عناصر أساسية. أولاً، يجب زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ما لا يقل عن ٢٦ عضواً. وبهذا الرقم، يقترب التناسب بين عدد أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ذلك الذي كان قائماً لدى تأسيس الأمم المتحدة.

ثانياً، لا يمكن أن يكون الغرض الرئيسي هو التوسيع مجرد التوسيع، بل يجب أن يكون إصلاح التمثيل الناقص غير المبرّر للبلدان النامية في المجلس. ولن تدعم كوبا أيّ توسيع جزئي أو انتقائي، أو أية زيادة في تشكيل أعضاء المجلس على حساب البلدان النامية.

ثالثاً، يجب أن تشمل الزيادة في عضوية مجلس الأمن الفئتين الدائمة وغير الدائمة. والأغلبية تدعم هذا الموقف. فلاقتصر على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة ستؤدي إلى المزيد من توسيع الفجوة الكبيرة القائمة أصلاً بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ولا يمكن أن يكون هناك تمثيل عادل في مجلس الأمن، إذا بقيت البلدان النامية، بما فيها مناطق كاملة، ناقصة التمثيل في فئة العضوية الدائمة. فكيف يمكن، مثلاً، تبرير حقيقة أنه بينما يشير أكثر من نصف بنود جدول أعمال المجلس إلى مشاكل في أفريقيا، لا تزال تلك المنطقة بدون تمثيل بين الأعضاء الدائمين؟

رابعاً، يجب أن تحظى المقاعد الجديدة المراد استحداثها، بما فيها مقاعد فئة العضوية الدائمة، بالقدر نفسه من الامتيازات والحقوق التي تتمتع بها المقاعد الحالية، بدون استحداث معايير انتقائية أو تمييزية.

خامساً، إنَّ حقّ النقض امتياز خلافيّ وغير ديمقراطي يجب التخلص منه. وإذا بقي حقّ النقض قائماً، فيجب أن تتمكّن من ممارسته نسبة معقولة من البلدان النامية على الأقل. وإضافة أعضاء دائمين جدد بدون سلطة حقّ النقض،

لكننا نشدد، في الوقت ذاته، على ضرورة تصويب الظلم التاريخي الذي لحق بالقارة الأفريقية، بعدم تمثيلها في فئة العضوية الدائمة لمجلس الأمن، والعمل على إنصافها والاعتراف بحقها التاريخي، وإنهاء تهميشها من خلال إتاحة الفرصة أمامها، لتكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في مجلس الأمن، وبخاصة في فئة العضوية الدائمة. وفي هذا الصدد، تعتقد ليبيا أن منح أفريقيا أحد المقعدين الدائمين اللذين تطالب بهما منذ الآن، قبل انتهاء عملية المفاوضات الحكومية الدولية، هو مطلب شرعي، وسيُسهل وصول المفاوضات إلى نتائجها.

لذا، يجب أن نعمل جميعاً للخروج من القوالب التي وضعتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لكي نصل إلى إصلاح حقيقي للمجلس، الذي سيتبعه بالضرورة إصلاح شامل لأجهزة الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، نعتقد أنه لا يوجد بديل عن منح الصلاحيات الكاملة للجمعية العامة، باعتبارها الممثل الفعلي لشعوب العالم، وجعل قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وجميع أجهزة الأمم المتحدة. وبذلك، يتم تحويل مجلس الأمن إلى أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

كما يجب النظر بجدية في الفكرة التي سبق أن طرحتها ليبيا، والخاصة باستبدال العضوية الدائمة للدول بالعضوية الدائمة للاتحادات الإقليمية، وأن يُمنح حق النقض لجميع الأعضاء أو يُسحب من الجميع.

ونحن نرى أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل إجراء إصلاحات حقيقية في أساليب عمل المجلس وأنشطته وإجراءاته، ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله، والعمل على تحقيق مشاركة الدول غير الأعضاء في جلسات المجلس، وبخاصة تلك الدول المعنية مباشرة بالقضايا قيد النظر. وينبغي إلغاء الجلسات المغلقة لمجلس الأمن، وكذلك المشاورات غير

بالترايط بين التقرير السنوي لمجلس الأمن وإصلاح هذه الهيئة، فإننا نعتقد أنهما معاً مسألتان جديرتان بأن تناقشهما الجمعية العامة، كل على حدة، نظراً لأهميتهما ونطاقهما وتأثيرهما.

وأودّ أن أختتم كلمتي بتهنئة وفود ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند على انتخابهما لعضوية مجلس الأمن، وأتمنى لها كل النجاح في مسؤولياتها الهامة.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية): نجتمع اليوم لننظر في بندين هامّين درجنا على دراستهما منذ سنوات عديدة. ودراستنا هذين البندين تأتي انطلاقاً من حرصنا على إيجاد مخرج ناجح لعملية إصلاح مجلس الأمن، التي تُعتبر شرطاً أساسياً لإصلاح منظمة الأمم المتحدة كلها. وإنني أعتزم هذه الفرصة لأشكر السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، على ترؤسه المفاوضات الحكومية الدولية، وحسن إدارته لها.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه اتفاقنا وتأييدنا لكل ما ورد في بيان ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وبيان ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، فإن وفد بلادي يودّ إبداء بعض الملاحظات التي يراها هامة لعملية إصلاح مجلس الأمن.

لقد بذلت الدول الأعضاء جهداً كبيراً خلال الدورات الماضية، لإحراز تقدّم ملموس في عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ونحن عازمون، من جانبنا، على الاستمرار في دعم جهود الإصلاح، وملتزمون بالتعاون البناء مع كل الأطراف، للتوصل إلى إصلاح حقيقي لمجلس الأمن، بحيث يصبح هيئة أكثر اتساقاً مع حقائق اليوم، وبالتالي، أكثر قدرة وفعالية في أداء المهام المنوطة به بموجب الميثاق.

وهذه إنتاجية ثابتة توضح عبء العمل المكثف لمجلس الأمن وأفرقته العاملة في الدورة الرابعة والستين. ووفد بلادي يقدر هذا العمل الشاق، كما نقدر أنه، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تميز عمل المجلس بزيادة في عدد المناقشات والإحاطات الإعلامية المفتوحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمرء ألا ينسى أن المجلس قطع أشواطاً طويلة في تحسين أساليب عمله وزيادة شفافية أعماله.

وللسنة الخامسة والستين، سيواصل مجلس الأمن العمل بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. لذا، فإن ضرورة أن تُجسد تشكيلة المجلس تجسيدا كافيا الحاقق الجغرافية السياسية الراهنة، لا حقائق عام ١٩٤٥، هي مسألة اهتمام مشروع لدى جميع الأعضاء.

وبينما لا تزال بعض البلدان، وفئات معينة في بلدان أخرى، تلجأ إلى العنف أو تستمر في الصراع، فإن الشرعية والنفوذ هما الأكثر ضرورة بالتحديد في مسائل الحرب والسلم - إنهما الشرعية والنفوذ اللذان لا يمكن أن يوفرهما سوى المم المتحدة ومجلس الأمن.

وترى هولندا أن شرعية المجلس وفعاليته المستمرة كليهما على المحك. ولكي يبقى المجلس فعالاً، يجب تحقيق التوازن بين شرعيته وفعاليته. وفي رأينا يمكن الجمع بينهما إذا كانت هناك زيادة صغيرة في عضوية المجلس.

وفي أعقاب الإعلان الذي أصدره الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الأسبوع، تتركز أنظار الرأي العالمي مجدداً على مسألة إصلاح مجلس الأمن، مقدمة زخماً جديداً للعملية التي أطلقت في ختام الدورة الثالثة والستين. ومع نهاية الدورة الرابعة والستين، تمكّن سعادة السفير تانين من أن يقدم بنجاح نصاً تفاوضياً. وينبغي لنا أن نهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة بحلول نهاية هذه الدورة للجمعية العامة.

الرسمية، وقصرها على المشاورات المتعلقة بمشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية. ويجب إجراء كل المناقشات في جلسات مفتوحة، وعدم تقييد مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشات.

إن التقارير التي يرفعها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، ومنها التقرير المعروض علينا الآن، لا تعطي صورة واضحة عما يجري في مجلس الأمن، ولا تجسد التزام المجلس بما ورد في قرارات الجمعية العامة، وبخاصة في ما يتعلق بالابتعاد عن الجانب السردى، وتضمين التقارير تحليلاً للاعتبارات التي أُخذت على أساسها قرارات مجلس الأمن، ومواقف الدول المختلفة، ولا سيما الدول دائمة العضوية، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس مواقف صارمة، في قضايا هامة تتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين. ونأمل أن يكون تقرير مجلس الأمن في المستقبل أكثر جدوى وأكثر تحليلاً، وأن يُورد تفاصيل الأسباب التي أعاققت المجلس عن تنفيذ ولايته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما نأمل أن تتصرف الجمعية العامة في الوقت المناسب، للتعويض عن العجز الذي ينتاب المجلس من حين إلى آخر، بسبب ازدواج المعايير، واستخدام امتياز حق النقض، أو التهديد باستخدامه، وهو الظاهرة التي سادت في السنوات الأخيرة.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن، المعروض علينا اليوم يذكر بشكل واضح جداً:

”باشر مجلس الأمن، في إطار أداء مهمته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، سنة أخرى من الأنشطة المكثفة“. (A/65/2، ص. ١) فقد عقد ١٩١ جلسة رسمية، معظمها جلسات عامة، واعتمد ٥٤ قراراً - بزيادة قرار واحد في السنة الماضية - و ٢٧ بياناً رئاسياً؛ وأصدر ٤٢ بياناً للصحافة“.

إن تصريحاتنا اليوم تستتبع توقعات وواجبات؛ لذا، فإن عدم القيام بأي عمل يؤدي إلى استنتاج أن الأمم المتحدة غير قادرة على الإنجاز. وعلينا أن نثبت خطأ المتشائمين بشأن الأمم المتحدة.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر مجلس الأمن على تقديم تقريره السنوي (A/65/2)، ونشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السير مارك لايل غرانت على عرضه للتقرير أمام الجمعية العامة.

وإنني أتعامل بجدية مع اقتراح السفير باردهام في وقت سابق، بأنه ينبغي ألا نغالي في التركيز على التقرير، مقابل أعمال المجلس نفسه. لذا، فإنني سأقتصر على الترحيب بالتقرير، الذي يماثل في جودته أية تقارير أخرى رأيناها من نوعه. لكننا نبقى على اعتقادنا، أساساً، بأنه ينبغي للمجلس أن يلتزم برؤية من المساءلة الفعالة والشفافية المتعمدة، وبأن يتجسد ذلك في تقرير أكثر تحليلاً، وربما بالتوازي مع التقرير الإجرائي الحالي.

وبالانتقال الآن إلى الموضوع الآخر في نقاش اليوم، وهو إصلاح مجلس الأمن، ترى أستراليا أن إصلاح المجلس هو إحدى أهم المسائل التي تشغلنا هنا في الأمم المتحدة، وهو أمر لنا جميعاً فيه مصلحة. لكنه لم يتم سوى إحراز تقدم ضئيل، والمفاوضات الموضوعية لما تبدأ بعد. وينبغي ألا نتهرب من المسائل الصعبة. فمن الواضح أن إصلاح تشكيلة المجلس قد طال انتظاره كثيراً. وغياب العضوية الدائمة عن المناطق الأفريقية والأمريكية اللاتينية والكاريبية، بصورة خاصة، ظلم صارخ.

وقد سبق لوفد بلادي أن قال إن المآزق المتعلق بتعزيز توافق الآراء بشأن تشكيلة وحجم المجلس بعد إصلاحه، ينبغي ألا يشكل عقبة أمام تحقيق إصلاح جوهري

وتود حكومة هولندا أن تغتني هذه الفرصة لكي تؤكد تقديرها ودعمها القوي للعمل الحكيم الذي قام به السفير تانين حتى الآن، بصفته رئيساً للمفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي للأعضاء أن يستفيدوا من هذا العمل المتماسك. والنص التفاوضي كما قدمه الرئيس هذا الصيف، ينبغي إيجازه إلى حد كبير في نص مكثف ومتين. ولتحقيق ذلك، قدم السفير تانين بعض الاقتراحات القيمة التي تستحق المزيد من النقاش. وإذا لم توقف الدول الأعضاء في إنتاج نص أكثر إيجازاً، فعلياً أن نستكشف وسائل أخرى لتحقيق ذلك. وهولندا مستعدة للقيام بدور فعال في هذا الصدد.

وبعد أن أصغى وفد بلادي بعناية إلى بيانات الأعضاء، لاحظ أن ما يُسمى الحل الوسيط قد ذكر بشكل أكثر تكراراً من الماضي. وهناك زخم يتنامي لهذا الحل المؤقت والانتقالي، الذي ينبغي أن يكون خطوة أساسية نحو حل أكثر ديمومة. ومن الطبيعي أنه يمكن لهذا الحل الانتقالي أن يتخذ صيغاً وأشكالاً عديدة، وهذا نقاش علينا البدء به.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي باقتباس ما قاله رئيس وزرائنا السابق في هذه القاعة بالذات:

”من الواضح لهولندا أنه ينبغي إتاحة مجال أكبر لمزيد من البلدان للانضمام إلى المناقشات وممارسة النفوذ: مجال للبلدان الكبيرة التي لم تكن كبيرة بالقدر الكافي في عام ١٩٤٥ أو لم تكن قد انضمت بعد إلى عضوية الأمم المتحدة؛ وكذلك مجال للدول الأصغر التي ينبغي منحها الحق في الكلام، بصفقتها بلداناً مساهمة بقوات أو باعتبارها أطرافاً معنية في منطقة بعينها. ولعلي أضيف على الفور إنه ينبغي للبلدان التي تريد ممارسة النفوذ أن تدرك أن ذلك يستتبع التزامات مالية وسياسية وأخلاقية. أو كما قال ونستون تشرشل، إن ثمن العظمة هو تحمل المسؤولية“. (A/65/PV.16، ص ٣٧).

في الأمم المتحدة. وتنظر الولايات المتحدة بجدية إلى أهمية التأكد من إبلاغ جميع الدول الأعضاء عن أعمال المجلس وإشراكها فيها بشكل كاف. وقد بذل المجلس جهداً متميزاً لضمان أن يكون المزيد من جلساته مفتوحاً، ونرحب بمشاركة جميع الدول الأعضاء في إجراءات المجلس أثناء تلك الجلسات. وخلال ترؤسنا للمجلس في الشهر المقبل، ستواصل الولايات المتحدة ممارسة تقديم إحاطة إعلامية لغير الأعضاء بشأن برنامج عمل المجلس.

وبالانتقال إلى موضوعنا الآخر اليوم، رحبنا بإعادة تعيين السفير تانين لترؤس الجولة السادسة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن ندعم جهود السفير تانين للمضي قدماً بتلك المفاوضات، ونأمل من الدول الأعضاء أن تتناول الجولة المقبلة بموضوعية ومرونة. ومع أننا نعلم أنه لا تزال هناك خلافات حقيقية بشأن جوانب معينة من المسألة، فإننا نأمل بأن تُقضي الحادثات إلى عملية إصلاح تقودها الدول الأعضاء، وتحظى بتوافق آراء واسع. وكما ذكرنا أثناء الجولات الخمس الأولى من المفاوضات، وسنواصل المناقشة في الجولة الحالية، تعتقد الولايات المتحدة أن قابلية بقاء مجلس الأمن على المدى البعيد تعتمد على تجسيده عالم القرن الحادي والعشرين. ونحن ندعم توسيع المجلس بطريقة لا تقلل من فعاليته أو كفاءته. واسمحوا لي أن أوجز باختصار العناصر الأساسية لموقف إدارة بلادي.

إن الولايات المتحدة منفتحة مبدئياً على توسيع معتدل للعضويتين الدائمة وغير الدائمة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التفكير في أي توسيع للأعضاء الدائمين يجب أن يكون قفرياً مخصصاً بطبيعته. وفي تقييم الولايات المتحدة لأي البلدان التي تستحق العضوية الدائمة، فإنها ستأخذ في الحسبان قدرة البلدان على المساهمة في صون السلم والمن الدوليين وفي الأغراض الأخرى للأمم المتحدة.

في أساليب عمل المجلس. ومن الحيوي تعزيز مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق الأهداف الواردة في الميثاق. وإننا نرحب بالتنقيحات المحسدة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، الصادرة في تموز/يوليه، في أعقاب المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب العمل في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6300). لكننا نتفق أيضاً مع ملاحظات مجموعة الدول الخمس الصغيرة، التي طرحها هذا الصباح السفير السويسري سيغر، الذي أشار إلى سهو بارز في المذكرة، هو غياب آليات التنفيذ.

ونود كذلك أن نضم صوتنا إلى مطالبات جيراننا في منطقة المحيط الهادئ هذا الصباح، بأن يهتم المجلس بمسألة آثار تغير المناخ والأمن، في أعقاب الاعتماد التاريخي لقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٣. ونطالب المجلس بأن يُدرج تلك المسألة على جدول أعماله لعام ٢٠١١، وأن يتداول بشأن العمل على معالجة ذلك التهديد الوجودي بصورة ملحة.

وختاماً، نشكر السفير تانين على جهوده الدؤوبة بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ولا يسعني التعبير بأفضل مما فعلت سعادة سفيرة رومانيا بعد ظهر اليوم، في وصف "إتقانه المتأنق" ومثابرته وتصميمه. وإنني أؤكد للسيد تانين استمرار دعم أستراليا له وثقتها به.

السيد ديكارلو (الولايات المتحدة) (تكلمت

بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، سفير المملكة المتحدة لايل غرانت، على عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2) إلى الجمعية العامة، كما أشكر السفير أوغوو والوفد النيجيري على إعدادهم التقرير السنوي أثناء ترؤسهم مجلس الأمن في تموز/يوليه.

يزود التقرير السنوي الدول غير الأعضاء في المجلس باستعراض شفاف وشامل للعمل المكثف الذي قام به مجلس الأمن. ونأمل للتقرير أن ييسر فعلياً تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الجمعية والمجلس، الجهازين الرئيسيين المتساويين

تاتين الوافية تحدد خمس مسائل: فئات الأعضاء؛ مسألة حق النقض؛ التمثيل الإقليمي؛ حجم مجلس الأمن وأساليب عمله؛ والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. وهذه جميعها عناصر ذات صلة وثيقة وتستدعي الإصلاح، الذي سيحول المجلس إلى هيئة أكثر تمثيلاً وشفافية وشمولية وديمقراطية وفعالية - إذا أريد له أن يحقق هدف جميع الأعضاء من المجلس - الذي مسؤوليته الرئيسية صون السلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلادي إمكانات لتوافق الآراء بشأن بعض هذه المسائل الخمس، لأنها لم تكن موضوع خلافات كبرى بين الأعضاء. فعلى سبيل المثال، من المقبول عموماً وجوب اتخاذ تدابير مناسبة لتحسين أساليب عمل المجلس، وجوب تحسين التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهناك إمكانية أيضاً لتوافق الآراء بشأن عدد أعضاء المجلس. ويجب ألا نعتبر المسألة التقسيمية الحادة، المتعلقة بفئتي العضوية، عقبة أمام المسألة الأوسع المتمثلة في الإصلاح نفسه، وهي مسألة ضرورية.

إن إحراز التقدم نحو إصلاح ناجح أمر حتمي، يحظى بتوافق آراء جميع الأعضاء. وتؤكد الأرجنتين أن نوع الحل الذي يمكن أن يستقطب ذلك المستوى من الدعم بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لن يأتي مما يُسمى النهج المؤقت، الذي قد يستلزم إمكانية بلورة موقف محدد - وبخاصة إذا لم يجتذب ذلك الموقف دعم توافق آراء الأعضاء - ولكنه سيأتي، بدل ذلك، من نهج يسعى إلى حل وسيط أو توفيقي. والحل الوسيط الذي نتوقعه يعني، بشكل أساسي، زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة. وسيسمح لبلدان عديدة لم تُنح لها حتى الآن فرصة المشاركة بصفتها أعضاء في مجلس الأمن بأن تفعل ذلك.

وتعتقد الأرجنتين أن حلاً من هذا النوع سيفضي إلى مجلس أكثر تمثيلاً، لأنه سيصوب نقصان تمثيل بعض

وكما ذكرنا في استراتيجيتنا الأمنية الوطنية في وقت سابق من هذه السنة، فإن إدارة بلادي ملتزمة بإشراك الدول الناشئة في الهيكلية الدولية. والولايات المتحدة تدعم عضوية مجلس أمن تنهض بحقوق الإنسان وسيادة القانون في الوطن وخارجه، وتقدم إسهامات بارزة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما من خلال إنفاذ تلك القرارات، فضلاً عن الدعم المالي والبشري والسياسي. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الولايات المتحدة لا تُحبذ توسيع مجلس الأمن بشكل يغير الهيكلية الحالية لحق النقض.

وستبقى ملتزمين بمجهود جاد ودؤوب، وبالعامل مع الدول الأعضاء الأخرى، لإيجاد السبيل إلى المضي قدماً، بشكل يكيّف مجلس الأمن للحقائق العالمية الراهنة، ويعزز قدرته على تنفيذ ولايته والتصدي بفعالية لتحديات القرن الجديد.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

إن وفد بلادي ممتن على تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/65/2. كما أننا نرحب بعقد جلسة جديدة للجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن، مما يُتيح فرصة أخرى لتأكيد وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة، بشأن الإصلاح وكيفية إحراز تقدم في الموضوع. كما أود أن أشيد بالعمل الذي قام به السفير تانين لتحقيق هدفنا المشترك.

ويجب أن نتذكر أن إصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة الأهمية، بالنظر إلى تأثيراتها على المنظمة. لذا، يجب أن تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء. ولا يمكن لها أن تكون عملية ينافس فيها كل طرف على عدد محدد من التابعين، ولكنها، بدل ذلك، عملية تُقضي إلى حل مقبول لدى جميع الأعضاء، لأنها ستغير تغييراً دائماً شكل هيئة ذات مسؤوليات سامية.

وعلاوة على ذلك، إن إصلاح المجلس لا يقتصر على جانب وحيد، مع أن هناك جانباً يبدو محورياً. ووثيقة السفير

مجموعات من الأعضاء. وأود أن أؤكد اعتقاد الأرجنتين بأنه يجب عدم مقارنة التفاوض بشأن مسألة بهذه الأهمية، بصفتها عملية إلغاء للمواقف في وثيقة غير رسمية، بدمجها مع وسائل مختلفة، بدون مشاركة جميع الأعضاء. والشفافية أساسية لهذه المشاركة، والمشاورات المفتوحة وحدها هي التي تشكل الإطار الملائم للمناقشات بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

والسعي إلى تسوية تحظى بتوافق آراء جميع الأعضاء يعتمد، كما ذكر أحد الوفود هذا الصباح، على تكريس الجهود والذهنية المنفتحة. واسمحوا لي أن أذكر أن الأخيرة أساسية لتحديد التسويات الحقيقية التي يمكن أن يقبلها جميع الأعضاء، من أجل إصلاح حيوي للأمم المتحدة. ولدى الأرجنتين ثقة بحكمة قيادة رئيس هذه الدورة، وستدعم جهوده في هذه المسألة.

السيد أبريكو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): إنني مُمتن

على إتاحة هذه الفرصة للإدلاء بالبيان التالي، بشأن هذين البندين الهامين من جدول الأعمال، باسم الوفد الغيني.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لمصر باسم حركة عدم الانحياز، ويود أن يطرح الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ينضم وفد بلادي إلى المتكلمين الآخرين في شكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على تقديم تقرير المجلس (A/65/2) إلى الجمعية العامة. ويشكر وفد بلادي أيضا الوفد النيجيري على إعداد مقدمة التقرير. ودور الأمانة العامة في إعداد التقرير موضع تقدير أيضا.

وتعلق غانا أهمية كبرى على دور مجلس الأمن، كما نص عليه الميثاق، في صون السلم والأمن الدوليين،

المناطق والبلدان النامية. وهو، في الوقت نفسه، سيعزز شرعية المجلس ويجعله أكثر ديمقراطية. والذريعة بأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس لن تؤدي إلا إلى تكريس الوضع القائم هي، في الحقيقة، ذريعة مضللة. ففي الواقع، إن زيادة عدد الأعضاء الدائمين هي التي لن تكتفي بالإبقاء على الوضع القائم - بل إنها ستزيده تفاقمًا. وفئة العضوية الدائمة لا تقوم على أساس مفهوم التمثيل الديمقراطي، ولكنها، كما نعلم جميعًا، حصيلة مرحلة معينة في التاريخ. وفوق ذلك، إنها تتناقض مع الاعتراف الواضح من جانب أعضاء المنظمة بدور الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وقد ينطوي الحل الوسيط في ثاباه على جرثومة الاستدامة، لأنه سيعني وجود مجلس لا يقتصر على تجسيد دينامية عالم اليوم، ولكنه قابل أيضا للتكيف لتغيرات المستقبل على المسرح الدولي. وأخيرا، إن الانتخابات ستعزز مفهوم مساءلة مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد دعم وفد بلادي للاقتراح المقدم من إيطاليا وكولومبيا باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، والأرجنتين عضو فيها. وأريد أن أشدد على رغبة المجموعة في التفاوض. فهي لم تكتف باقتراح فكرة أن الإصلاح يجب أن يقوم على أساس اقتراحات يمكن أن تستقطب فعليا دعم أغلبية الدول فحسب، ولكنها أثبتت أيضا مرونة حقيقية بغية تحقيق حل توفيقي. ونحن على ثقة بأن دينامية رئيس هذه الدورة للجمعية العامة ستلهم جميع الوفود بمعالجة المسألة بواقعية ومرونة، آخذة في الاعتبار أن الحل القابل للبقاء هو الحل القائم على التسوية.

وتريد الأرجنتين أن تُحرز تقدما عبر عملية شفافة وقابلة للتنبؤ، تقودها الدول بشكل أساسي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن عدم موافقتنا على الاقتراحات التي قدمت هذا الصباح، بأنه ينبغي لرئيس الجمعية والسفير تانين أن يؤيدا صيغة موجزة لوثيقة السيد تانين، عبر المشاورات مع

مختلفة عنها اليوم، بعد ٦٥ عاماً، بعضوية ١٩٢ دولة، في عالم متغيّر، يستدعي من المنظمة أن تتكيف للمراحل المتغيرة وتستجيب لها.

لذا، يجب التعامل بإلحاح متجدد مع المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل والزيادة في عضوية المجلس، وغيرها من المسائل ذات الصلة. وهذا ما يجعل غانا تواصل دعم ميسر المفاوضات، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، سعادة السفير ظاهر تانين، في دفع العملية قُدماً نحو نهاية سريعة وناجحة. وشأن دول أفريقية أخرى، تطمح غانا إلى نتيجة للمفاوضات، تُفضي إلى استحداث مقاعد دائمة إضافية توزّع على الدول الأفريقية.

وختاماً، أودّ أن أؤكد أنه طال كثيراً انتظار تعديل الميثاق لتوزيع مقاعد دائمة في مجلس الأمن على الدول الأفريقية. ومعالجة الخلل في تشكيلة مجلس الأمن، ولا سيّما في فئة المقاعد الدائمة، التي ليس فيها أيّ تمثيل للدول الأفريقية، ستضمن المزيد من الإنصاف في تطبيق مبدأ الإجماع، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل في عضوية المجلس.

لذا، أخلص إلى القول إنّ وفد غانا سيعوّل أيضاً على القيادة والالتزام اللذين أثبتتهما الرئيس حتى الآن، ولا سيّما الاهتمام الذي أظهره بمسألة إصلاح مجلس الأمن، في تحقيق هذا الهدف.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عمّا يُسمّى بلدان مجموعة مقامي مشروع القرار L.69 (انظر A/61/L.69). وتضمّ هذه المجموعة تشكيلة متنوعة من بلدان أفريقيا، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وحَدّها قضية مشتركة، هي تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن.

وهذا ما يُفسر مساهمة بلدي بفعالية في أعمال المجلس، بصفته عضواً غير دائم في المجلس من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧. وقد سعى وفد بلادي ماضياً وحاضراً على السواء، وهو ليس عضواً في المجلس، إلى المشاركة في مداولاته من خلال مناقشاته المواضيعية، بما فيها المناقشات المفتوحة الأخيرة بشأن الدبلوماسية الوقائية وبشأن المرأة والسلام والأمن، بين مواضيع أخرى، فضلاً عن الإحاطات الإعلامية غير الرسمية بشأن أعمال مجلس الأمن.

وينبغي دعم تفاعل مجلس الأمن والجمعية العامة بتمكين هذين الجهازين الرئيسيين على الصمود، بينما يحترم كل منهما ولاية الآخر، لتكملة أنشطتهما بالجهود لتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة، في ما يتعلق بالسلم والأمن، وحقوق الإنسان، والإغناء وتوطيد سيادة القانون، بما يشمل احترام مبادئ الميثاق وأغراضه.

وفي الحقيقة، هناك مجالات معيّنة من أعمال الأمم المتحدة، تشمل بناء السلام بعد الصراع، حيث تحدّد القرارات التأسيسية المتزامنة ذات الصلة الحاجة إلى نهج تكاملية وتعاونية ومنسّقة لأعمالها. وسيكون هذا الأسلوب وسيلة أكيدة لتدعيم فعالية المنظمة وتعزيزها.

وبالنظر إلى أهمية المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأفريقي، في تحقيق أهداف المنظمة، فإنّ وفد بلادي يدعو المجلس إلى تقييم تأثير أو فعالية المبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون بين المجلس وتلك المنظمات. وفي الحقيقة، ينبغي لذلك التقييم أن يكون مسألة ذات اتجاهين، حيث تصبح أو تبقى محبّذة المُدخلات من الأجهزة الإقليمية، ومنها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من أهمية عمل المجلس، فإنّ غانا مقتنعة بأنه سيتمّ دعم موقفه الراهن بإصلاح هذا الجهاز. والأمم المتحدة، التي أنشئت عام ١٩٤٥ بعضوية نحو ٥٠ دولة،

ولا يمكننا تحقيق مجلس أكثر تمثيلاً وشرعية ومصداقية وفعالية إلا من خلال هذا التوسيع، الذي يعالج نقص تمثيل البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية والكاريبية.

وتدعم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 أيضاً توزيعاً للمقاعد مستنداً إلى الميثاق، يعالج عدم تمثيل بعض المناطق في العضوية الدائمة، ونقص تمثيل البلدان النامية في كلتا فئتي العضوية، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في فئة العضوية غير الدائمة. وينبغي اختيار الأعضاء الدائمين الجدد بالاستناد إلى المعيار الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. كما تدعم المجموعة زيادة في عضوية المجلس من أعضائها الـ ١٥ الحاليين إلى نحو ٢٥ عضواً. وهي تؤيد إجراء استعراض لتشكيلة العضوية الدائمة بعد فترة ١٥ عاماً، للتأكد من أنها لا تزال تجسّد الحقائق العالمية.

وكما ذكرنا سابقاً، تطالب المجموعة بتحسين شامل في أساليب عمل المجلس، تحسناً ضرورياً لضمان المزيد من الوصول والشفافية لغير الأعضاء في المجلس، والتنفيذ الكامل للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أيضاً أنه يجب أن يصبح المجلس أكثر مساءلة وإنصافاً وشمولية وانفتاحاً واتساقاً في إجراءاته.

وفي رأي المجموعة أيضاً أنه يجب أن تكون هناك قيود على توسيع نطاق المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة؛ وترسيم للنظام الداخلي للمجلس؛ ومشاورات محسنة ومعززة مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة؛ وقيود معقولة على استخدام حق النقض؛ والمزيد من المناقشات والجلسات والإحاطات الإعلامية المفتوحة، من جانب مسؤولي الأمم المتحدة؛ وتعميم أوسع وأسرع لمشاريع القرارات ومشاريع البيانات الرئاسية. كما يجب أن يكون هناك استخدام معقول للجزاءات وترشيد جدول أعمال المجلس. وإننا ندعم أيضاً التغييرات في عملية صنع القرارات ونطاقه، باعتبارها وسيلة لجعل المجلس أكثر فعالية وأهمية.

وتقرير مجلس الأمن (A/65/2)، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، يشكل سجلاً حقيقياً للأنشطة التي قام بها المجلس، في ما يتعلق بالبلدان والحالات المختلفة المدرجة على جدول الأعمال. وقد أحطنا علماً أيضاً بمستوى أعلى من المشاركة بين المجلس والاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجلسه للسلام والأمن، ورحبنا به حقاً. والمشاركة الكاملة لأفريقيا في إيجاد حل لصراعات قديمة، أساسية لضمان تحويل السلام المحرر بحسنة إلى سلام دائم، وأمن واستقرار وتنمية مستدامة في القارة برمتها.

لذا، فإننا نتطلع إلى مشاركات أكثر تواتراً وعمقاً بين المجلس والاتحاد الأفريقي، ونؤكد أيضاً ضرورة تجهيز الاتحاد الأفريقي، من خلال بناء القدرات وتعبئة الموارد، بحيث يمكنه أن يتصدّر جبهة حل الصراعات في القارة.

ومع أن جهود المجلس لتحسين أساليب عمله وتعزيز الشفافية هامة حقاً، فإنه يجب اعتبارها مجرد عنصر واحد في مجمل عملية إصلاحه. ومع أن أساليب العمل المحسنة ضرورية، فإنه لا يمكنها أن تكون بديلاً للتغيير الشامل المطلوب في تشكيلة عضوية المجلس، لجعلها أكثر تجسيدا للتحديات العالمية المعاصرة.

وفي هذا الصدد، يسرّ مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 أن تنوّه بجهود الميسر ورئيس عملية التفاوض الحكومي الدولي، التي نتج عنها وثيقة قائمة على النصوص. ونأمل بأن نتمكن، عبر المزيد من المناقشات والمفاوضات، من تكثيف الوثيقة إلى نص أكثر انقياداً بينما تمضي عملية التفاوض قدماً.

واسمحوا لي أنؤكد المبادئ التوجيهية التي أكدت تعاوننا في إطار مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69. وتدعم المجموعة توسيع عضوية المجلس بفتيتها الدائمة وغير الدائمة.

ليس من المغالاة في شيء تأكيد أهمية مجلس الأمن. فأهميته نابعة من أهمية إنشاء الأمم المتحدة نفسها. والأسباب التي دعت إلى ظهور الأمم المتحدة إلى الوجود معروفة للجميع. فقد كانت البشرية تعاني من ويلات الحروب. ولذلك فقد آلينا على أنفسنا:

”أن نضم قوانا كي نحفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها“ (الفقرة ١ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة).

ولذلك أصبح من الواضح بشكل طبيعي أن المسؤولية عن صون السلم العالمي تقع على عاتقنا جميعاً بصورة متساوية. وبحسب عبارات الميثاق، فإن عضوية الأمم المتحدة مفتوحة لكل الدول المحبة للسلام التي تكون، في تقدير المنظمة، قادرة على الاضطلاع بتلك الواجبات وراغبة في ذلك.

وبالتالي، ما من شك في إمكانية أن تخدم أي دولة عضو في أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وبإيجاز، ينبغي ألا يكون مجلس الأمن حكراً على قلة. فعضوية المجلس الحالية لا تعكس الواقع الجيوسياسي للأمم المتحدة. إن الاستجابة للدعوة للإصلاح الشامل لمجلس الأمن - يجب أن نقر بذلك - قد طال انتظارها.

حين أنشئت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، بمشاركة نحو ٥٠ دولة، كانت كل أقاليم العالم ممثلة فيها. وقد مثلت أفريقيا أيضاً بعض دولها التي تحقق لها الاستقلال في ذلك الوقت، وهي بالتحديد مصر وإثيوبيا وليبيريا ودول أخرى. وبالرغم من تلك الحقيقة، لم تتمكن أفريقيا من أن تصبح جزءاً من التيار الرئيسي للمجلس.

وتطالب مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 بتحسين العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك من خلال الإبلاغ المحسن، والمشاورات المنتظمة بين المجلس والجمعية، والامتنال الصارم بولاية كل منهما، المحددة في الميثاق.

وختاماً، اسمحوا لي أن أذكر بالفقرة ٣٠ من إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، الذي قرّر فيه قادة العالم، بين أمور أخرى، تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه. كما أود أن أذكر بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، الذي حدد فيه القادة عزمهم على دعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن باعتبار ذلك عنصراً ضرورياً في الجهود العامة الرامية لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أوسع تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وبالتالي إضفاء المزيد من التحسين على فعاليتها وشرعيتها وتنفيذ قراراتها.

وتلتزم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 بالاضطلاع بدورها في كفالة عدم ترك الإصلاح الشامل لمجلس الأمن للأجيال المقبلة. علينا أن نعمل معاً لإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلاً وخضوعاً للمساءلة من أجل كفالة أن يكون بمقدور الأجيال المقبلة أن تعيش في عالم أكثر أماناً وأماناً.

السيد مونتانيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/65/2) على الجمعية العامة اليوم. ونتوجه بالشكر إلى نيجيريا على إسهامها الكبير في إعداد التقرير المعروض علينا.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سيراليون ومصر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز على التوالي. ومع ذلك، أرجو أن تسمحوا لي بأن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وبالرغم مما نلاحظه من جهود لتحسين الشفافية في أساليب عمل المجلس، فلا يزال ثمة الكثير مما يتعين عمله. فلا يزال عدد كبير من جلسات المجلس يعقد سراً. ويشكل عدم التشاور الكافي بين المجلس والجمعية العامة مصدر قلق. ولا يزال النظام الداخلي للمجلس مؤقتاً. علاوة على ذلك، نرى أن من المرغوب فيه بالنسبة لتقرير مجلس الأمن أن يكون أكثر تفصيلاً وتحليلاً في مسألة كيفية تأثير جهوده على عمليات السلام في مناطق الصراعات، وما إذا كان ثمة تفاوت في مستوى الامتثال لتوجيهاته وقراراته، وما سبب ذلك، وكيف ينوي المجلس حل تلك المشكلة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً أن المسؤولية تقع على عاتقنا، كجماعة، في ضم قوانا من أجل المصلحة المشتركة، المتمثلة في الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. إن المثل العليا لأبائنا المؤسسين تأمرنا جميعاً أن نتخذ خطوات حاسمة وملهمة لإعادة تشكيل مجلس الأمن. ومهما كان حجم المشكلة، يجب أن نجد العزاء في المثل القائل حيثما توجد إرادة، يوجد طريق. فإذا كانت رغبتنا جميعاً بالفعل أن يكون مجلس الأمن قوياً، فلنبداً العدو حتى نهاية السباق. ونحن إذ نقوم بذلك، يجب أن نتأكد من أننا لم نترك أحداً مناً بجانب الطريق.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
ترحب كوستاريكا بتقديم المملكة المتحدة التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/65/2)، وهي سعيدة بالدعوة التي وجهها رئيس الجمعية إلى عقد هذه المناقشة بشأن إصلاح ذلك الجهاز.

نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسويسرا بالنيابة عن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، التي نحن من بين أعضائها. ونؤيد العديد من الملاحظات التي أبدتها الممثل الدائم لإيطاليا، منسق مجموعة "متحدون من أجل التوافق في الآراء"، وممثلون آخرون عن الدول الأعضاء في تلك المجموعة، التي ننتمي إليها أيضاً.

واليوم، اتسعت عضوية الأمم المتحدة بأكثر من ثلاثة أضعاف - مما يمثل تغييراً هيكلياً مهماً في منظمتنا. وبانتهاء الحرب الباردة، نشأت حالة جديدة، وهي تستدعي بوضوح إصلاح المجلس إصلاحاً جذرياً، وإن كان تدريجياً. بيد أن مجلس الأمن ظل على حاله كما كان قبل ٦٥ سنة - وهذا إجحاف خطير حقاً.

لقد كانت عملية الإصلاح طويلة، وبقدر ما، متعبة. وبالرغم من ذلك يجب ألا نفقد الأمل. فلم يفت الأوان، في رأيي، لتغيير الحال. فقد آن الأوان للدخول في مفاوضات حقيقية، ونحن نتطلع للقيام بذلك. وموقف أفريقيا معروف، وكذلك مواقف المناطق الأخرى، ومجموعات الدول، والدول الأعضاء منفردة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ومن الواضح أننا جميعاً نحبذ نموذجاً يستطيع أن يحقق أوسع قدر من التأييد. ونود أن نؤكد مجدداً أن الإصلاح الذي يغطي كل المجموعات الخمس الرئيسية - وهي فئتا العضوية، وحق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع، وأساليب العمل - والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة سيقطع شوطاً طويلاً في تجديد المجلس وإضفاء الشرعية عليه. وغني عن القول إن المجلس بعد إصلاحه ينبغي أن يستوعب الدول غير الممثلة والضعيفة التمثيل والدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبالرجوع إلى تقرير مجلس الأمن، نلاحظ بعض الخطوات الكبيرة التي خطاها المجلس في تصريف ولايته. ويعكس جدول أعمال المجلس أنه يسعى جاهداً لأن يستجيب للتهديدات الراهنة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أن المجلس قد تعامل مع حالات صراعات معقدة في جميع أنحاء العالم. لكننا ندرك أن المجلس قد لا يكون قادراً، بسبب طابعه الإقصائي، على التصدي لمثل هذه المشاكل بصورة كافية وحاسمة.

الأمن إلى عقد مناقشة غير رسمية وشاملة وتفاعلية مع الدول الأعضاء خلال المرحلة الأولى من إعداد التقرير وبحسبهم على ذلك. وفي هذا الصدد، نحن نقدر جهود نيجيريا وانفتاحها للحوار مع الدول الأعضاء خلال إعداد التقرير الذي قدم اليوم.

بيد أن فرص الانفتاح والتفاعل هذه يجب أن تصبح أكثر شيوعاً وعمقاً. ويدرك بلدي أن ذلك ممكن. فعلى سبيل المثال، حين تولينا رئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ووقعت علينا مسؤولية تقديم التقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ذهب وفدي إلى ما هو أكثر من مجرد وصف محتويات التقرير، والقرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت، والجلسات التي عقدت. لقد قدمت كوستاريكا ابتكاراً جوهرياً بأن تكلمت بصفتها الوطنية عن التقرير المقدم.

وكان ذلك الابتكار جزءاً من جهودنا لتحسين أساليب عمل المجلس. وفي رأينا ينبغي أن يعطي عرض التقرير لمحة تتضمن تقييماً لفعالية التدابير التي اتخذها المجلس ومواقف أعضائه في وقت اتخاذ التدابير. وفي النهاية، ينبغي أن يكون فرصة لاستعراض الإجراءات التي اتخذها المجلس، مثلما حدث هذا العام في الفصل الخاص بالسودان.

وفيما يتعلق بالبند ١١٩ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن، تود كوستاريكا أن تشيد باهتمام رئيس الجمعية العامة وعزمه على المضي قدماً في هذه المسألة الحيوية، وتعرب عن رضاها عن أن السفير تانين سيستمر في قيادة هذه العملية. يحتاج الإصلاح إلى القيام به بصورة شاملة، مصحوبة بالمرونة والبراغماتية والرؤية، بدون أن تضيع من ناظرنا الأهداف الشاملة التي نسعى لبلوغها، والتي سبق أن ذكرتها.

تمثل هذه المناقشة فرصة ممتازة للتفكير حول العناصر الأربعة الرئيسية التي ينبغي أن تقود عملية إصلاح مجلس الأمن، وإحراز تقدم فيها. وأعني بذلك زيادة كفاءته، وتعزيز شفافيته، وتحسين تمثيله، وتوطيد شرعيته. ويجب عمل كل هذا من أجل تقوية دور الأمم المتحدة، ودور مجلس الأمن على وجه الخصوص، في الحوكمة العالمية.

ومن أجل تلك الغاية، تعتقد كوستاريكا أننا بحاجة إلى المضي إلى الأمام في مجالين حيويين. الأول كفاءة توازن ملائم في القوى وتفاعل أقوى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. والثاني تطوير عملية إصلاح شامل لا تعالج تشكيلة مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً أساليب عمله بصورة أوسع.

قبل عامين، وفي مناسبة شبيهة بهذه، قال وفدي إن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن أمام الجمعية العامة، في رأي كوستاريكا، "ينبغي ألا يكون تقديم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة مجرد ممارسة للخطابة، وينبغي ألا يصبح مجرد بيان للحقائق" (A/63/PV.5، ص ٦). ينبغي أن يفرض تقديم التقرير إلى مشاركة أكثر تحليلاً وتفاعلاً، مشاركة لا تنظر إلى الماضي فحسب بل تنظر أيضاً إلى المستقبل. فالتحليل، سواء كان استعادياً أو تطلعياً، يتطلب منا فعل ما هو أكثر من مجرد الجرد.

وتؤكد كوستاريكا مجدداً ضرورة أن يقدم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، بالإضافة إلى تقريره السنوي، تقارير استثنائية عملاً بالمادتين ١٤ و ١٥ من الميثاق. ومثل هذه التقارير تكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بإنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام، أو إحداث تعديلات جوهريّة في الولايات أو إلهائها، أو فرض نظام جزاءات أو غير ذلك من التدابير القسرية.

علاوة على ذلك، يدعو بلدي، بصفته عضواً في مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، مرة أخرى أعضاء مجلس

ظلت أوكرانيا تدعو دائماً إلى أمم متحدة قوية، على أن يكون مجلس الأمن الجهاز الرئيسي فيها وتناط به المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. لذلك فنحن نرحب بالمبادرات والتطورات الجديدة، لا سيما تلك الناتجة عن تفكير إبداعي وتحديد لبلوغ هذا الهدف.

ويعتبر بلدي الدبلوماسية الوقائية أداة لا غنى عنها - بالرغم من كثرة تجاهلها - ضمن رزمة أدوات مجلس الأمن. ويأمل وفدي أن يساعد تدريب استكشاف الأفق الذي أُدخل في وقت سابق هذا الشهر في نفخ الغبار عن هذه الأداة، وبالتالي تحويل تركيز المجلس من إدارة النزاعات إلى منع حدوثها. ونود أن نسمع المزيد عن دورة الاستكشاف الأولى، وما إذا كانت ستصبح من الآن فصاعداً ممارسة راسخة من ممارسات المجلس.

لقد تميزت الفترة التي يغطيها الاستعراض بزخم مواضيعي متزايد في جدول أعمال المجلس. وهذا الاتجاه، في رأينا، بشير خير بالنسبة للهدف المتمثل في إضفاء الحيوية على الأمم المتحدة لأنه يقتنص التوجهات الأكثر تحدياً والأبعد مدى في العلاقات الدولية ويأتي بها إلى قاعة مجلس الأمن. إذا كانت هناك قائمة نهائية بالمسائل التي تدرج ضمن الفئة المواضيعية، فإننا نود أن نرى في صدارة تلك القائمة المسألة التقليدية المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموضوع القرصنة المضاف حديثاً إلى حد ما إلى جدول أعمال المجلس.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نتوخى الحذر حتى لا تثقل كاهل المجلس بأمور ذات طابع متداخل يمكن معالجتها بصورة أفضل في محافل الأمم المتحدة الأخرى. وهنا، ينبغي أن يكون المعيار الرئيسي الصلاحيات والمزايا النسبية لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وبالدرجة الأولى مجلس الأمن والجمعية العامة.

وكجزء من هذه العملية، نحن نشي على إجراء مناقشة مفتوحة حول أساليب العمل في نيسان/أبريل من هذا العام (انظر S/PV.6300) أدت إلى تنقيح المذكرة الرئاسية S/2006/507. كما نشيد بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، برئاسة اليابان. لكننا نأسف، كما ذكر ممثل سويسرا بالنيابة عن البلدان الخمسة، على عدم إدراج فصل يعنى بآليات التنفيذ.

ونرحب أيضاً بزيادة عدد المناقشات المفتوحة التي تقيمها كل واحدة من الرئاسة الشهرية للمجلس، وإدراج فصل يعنى بأساليب العمل في التقرير، والتغييرات - التي أعلنتها المملكة المتحدة الأسبوع الماضي في الجلسة غير الرسمية التي عقدتها بصفتها رئيسة للمجلس مع أعضاء الجمعية - بهدف جعل المناقشات أقل جموداً وأكثر تبسيطاً. ونحن ندعم الاقتراح البريطاني الداعي إلى تنظيم تبادل للأفكار مع إدارة الشؤون السياسية وجعل مشاورات المجلس أكثر عفوية، وبناء أكثر وتجري في الوقت الحقيقي. ونحث كوستاريكا الرؤساء المقبلين للمجلس إلى أن يقتدوا بهذا المثال.

وترى كوستاريكا أن المفاوضات المقبلة ستكون أساسية للاستماع إلى الحجج والموازنة بينها، والوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، ويا حبذا لو تم ذلك بتوافق الآراء. والتحدي المائل أمامنا - المتمثل في إصلاح أجهزتنا وفي الوقت نفسه إصلاح منظمتنا لكي تظل المحور السياسي للعولمة العالمية - هو تحدٍ مثير ينبغي ألا نتهرب منه.

السيدة مارتينا (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي بأن أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن للجمعية العامة (A/65/2).

ومن حيث المبدأ، لا نرى ثمة عقبات تحول دون إشراك الأعضاء الدائمين أيضاً في هذا التواصل، من أجل الانتفاع بذاكرتهم المؤسسية التي لم تنقطع. وفي هذه الحالة، فإن عمليات تبادل الآراء على مستوى السفراء من حين لآخر يمكن تكميلها بتفاعلات أكثر انتظاماً - على الأقل شهرياً - على مستوى الخبراء.

يسعدني أن ألاحظ التقدم المحرز هذا العام في إطار جهودنا الجماعية للإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وأعني بذلك إعداد وثيقة تجميعية حددت شكل هيكل عملية المفاوضات الحكومية الدولية الجارية. ويعكس النص التفاوضي، الذي رحبت به الدول الأعضاء ودعمته بتوافق الآراء، رغبة عامة في المضي قدماً. ونشجع تصميم الدول الأعضاء الشديد على الاستمرار في طريق المفاوضات المستندة إلى النص، وندعو الرئيس، السفير تانين، إلى إعداد تنقيح جديد للنص يعكس بصورة أفضل مجالات الالتقاء المحتملة في وجهات النظر ويقلص التداخلات الواضحة في مواقف الدول الأعضاء.

وتعتبر أوكرانيا كلا اتجاهي الإصلاح - توسيع مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله - من الأولويات. إن إحراز تقدم في مجال واحد على الأقل يعزز مصالحنا على المدى الطويل.

وندعم زيادة تمثيل البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تلك الهيئة. كما نعتقد أن التحسين العام في تشكيل مجلس الأمن يجب أن يستند على النهج الإقليمي القائم. وأوكرانيا منفتحة لمناقشة كل الخيارات الممكنة والنهج المفضية إلى إصلاح مجلس الأمن. بيد أن وجهة نظرنا تظل كما هي: أي زيادة في العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن ينبغي أن تكفل تمثيلاً محسناً لمجموعة دول شرق أوروبا بتخصيص مقعد واحد غير

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يشجّعنا وجودها الدائم في جدول أعمال المجلس طوال العام، ولا يشكل هذا الشهر استثناءً في ذلك. وبنوه وفدي أيضاً بإدخال بعض الابتكارات الإجرائية الاستباقية، مثل التداول بالفيديو مع القادة الميدانيين. إلا أن بعض البلدان المساهمة بقوات، وبخاصة البلدان ذات المرتبة المتوسطة، قد تلاحظ أن مشاركتها في تلك المناقشات أو المشاورات إنما هي من قبيل زيادة العدد، أو أنها تقتصر على صيغة الخمسة الأوائل أو العشرة الأوائل أو الاثني عشر الأوائل أو شيء من هذا القبيل. وبما أن عمليات حفظ السلام توصف بحق بأنها شراكة عالمية، فإن من الضروري أن يوسّع المجلس تواصله وأن يعطي البلدان المساهمة بقوات صوتاً أعلى في عمليات صنع القرار المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

الكثير مما أنجزه مجلس الأمن يمكن عزو الفضل فيه إلى ما أسهم به أعضاؤه غير الدائمين. ونعتقد أن السنوات القليلة المقبلة ستتيح فرصة ممتازة، بفضل تشكيل مجلس الأمن القوي والفريد، للنظر في أكثر الوسائل فعالية لزيادة وتوجيه فوائد إسهامات أعضائه غير الدائمين إلى أقصى حد. ويرحب وفدي بالأعضاء المنتخبين حديثاً في المجلس، ويتطلع إلى إحراز تقدم في هذا المجال الهام. وأوكرانيا، من جانبها، تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في هذه العملية سواء من خارج المجلس، بتبادل الأفكار الابتكارية والخبرات ذات الصلة، أو باعتبارها عضواً مرتقياً في حالة انتخابها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وفي الوقت نفسه، نود أن نذكر بالاقتراح العملي الداعي إلى إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة القيمة وإن كانت مخصصة للغاية - المتمثلة في أن يقدم الأعضاء غير الدائمين إحاطات إعلامية شهرية للمجموعات الإقليمية التي يمثلونها في مجلس الأمن. فمن شأن هذا أن يوفر رؤية أوضح عن النشاط اليومي للمجلس، وهذه حاجة تتفق عليها الدول غير الأعضاء اتفاقاً واسعاً.

الرسمية المعقودة بصورة علنية، الأمر الذي يضفي قدراً أكبر من الشفافية على عمل المجلس.

وبما أن مجلس الأمن مكلف بموجب المادة ٢٤ من الميثاق بالعمل بالنيابة عن سائر عضوية الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين، فإن جنوب أفريقيا تواصل دعوتها إلى المزيد من الحوار مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وبخاصة الدول المتأثرة مباشرة بتزاع ما أو المشاركة فيه. لذلك نحن مسرورون بشكل خاص بأن نرى أن الوثيقة S/2010/507 تلزم رئيس مجلس الأمن بتقديم "إحاطات إعلامية فنية تفصيلية للدول الأعضاء في الوقت المناسب"، على أن تُقدم تلك الإحاطات "بعيد المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس بكامل هيئته" (S/2010/507، المرفق، الفقرة ٣). ويعتبر وفدنا هذا التزاماً إيجابياً ملموساً لمجلس الأمن بأن يكون أكثر شفافية في تنفيذ ولايته، ونحن نحث عموم العضوية على الاستفادة الكاملة من هذه المشاورات.

ونحن راضون أيضاً عن التدابير الابتكارية وغير الرسمية التي اتخذها مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية للحوار التفاعلي مع الأطراف ذات الصلة بحالات التزاع، ونحن ندعم المزيد من تطوير هذه الممارسات. ويجب على مجلس الأمن أن يعتمد ممارسات إبداعية ومرنة إذا أراد أن يكون على اطلاع جيد بالحالات الأمنية المتغيرة وإذا أراد أن يكون فعالاً في عملياته لاتخاذ القرار. وسيسمح هذا للمجلس باختيار الاستجابات الملائمة من بين طائفة من الأدوات المتاحة له، حسب الولاية الممنوحة له بموجب الميثاق.

ويظل مجلس الأمن الجهاز العالمي الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ولدى اضطلاع المجلس بهذه الولاية المنصوص عليها في الميثاق، لا يمكن له أن يتنازل عن هذا الدور لمجموعات اتصال صغيرة غير خاضعة

دائم على الأقل. وفي هذا الصدد، نحن نصر على المحافظة على الصيغة الكاملة للبند ذي الصلة في النص التفاوضي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من موقف مجموعة دول شرق أوروبا في المفاوضات الجارية.

وتظل أوكرانيا ملتزمة بالمشاركة الفعالة والبناءة في عملية مفتوحة وشفافة وشاملة ولا إقصاء فيها لإصلاح مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل يجد أوسع قبول سياسي ممكن لدى الدول الأعضاء.

السيد تلامي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي، في البداية، بأن أعرب عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما سفيراً مصر وسيراليون بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الدائم لجامايكا على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69.

ونشكر رئيس مجلس الأمن على التقرير (A/65/2)

الذي أوجز فيه الأنشطة المتعلقة بكل المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن في إطار ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

ويرحب وفدي، مع التقدير، بالتحسينات الملحوظة التي طرأت على أساليب عمل مجلس الأمن. ومن بين هذه التحسينات الجلسات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات قبل بداية مشاورات المجلس، والإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها مبعوثو الاتحاد الأفريقي ورؤساء مختلف التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام. وتمثل الزيارات الميدانية المنتظمة التي يقوم بها مجلس الأمن إلى البلدان المدرجة في جدول أعماله وأنشطة التواصل التي يقوم بها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في البلدان المساهمة بقوات تطورات مشجعة ينبغي تعزيزها وتحسينها بصورة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة في عدد الجلسات

ذلك، نرحب بإنشاء فرقة عمل مشتركة للمزيد من بلورة المسائل الإستراتيجية والتشغيلية بين أمانتيهما.

وبالرغم من هذه التطورات الشديدة الإيجابية، تتمسك جنوب أفريقيا بالرأي القائل إن هناك حاجة إلى عمل المزيد فيما يتعلق بكفالة التمويل المرن والقابل للتنبؤ به لعمليات الحفاظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ويظل إصلاح مجلس الأمن من الأولويات القصوى. ونعتقد أن العضوية يجب أن تتوحد من أجل إحراز تقدم حاسم خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة وتحقيق نتائج ملموسة.

ونرحب بإعادة تعيين السفير تانين ميسراً لعملية الإصلاح، ونشجعه على مواصلة عزمه على وضع هيكل لمفاوضات ملموسة مستندة إلى النصوص تتمحور حول المسائل الخمس الرئيسية، ويتم خلالها حث الأعضاء على القيام بالمزيد من عمليات الصياغة غير الرسمية، كما أعلن خلال الجولة الأخيرة. ومع أن الجولات الأخيرة قد سجلت تقدماً محدوداً، نعتقد أن خطوات مهمة وغير قابلة للرجوع عنها قد تحققت لتضعنا بشكل راسخ على المسار الصحيح في اتجاه مفاوضات تستند إلى النص. ولن تكون هناك عودة إلى أسلوب فريق العمل المفتوح العضوية بمشاوراته التي لا تنتهي. لقد ولى بالفعل زمن تكرار وإعادة صياغة المواقف المعروفة جيداً. وإن الوقت الآن وقت المفاوضات ذات المعنى القائمة على الأخذ والعطاء، مع وجود منظور راسخ لاختتامها وتحقيق رؤية قادتنا الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠).

ولكي يحدث هذا نعتقد أن ثمة ثلاثة شروط يجب الوفاء بها. أولاً، نحتاج إلى نص موحد يحدد مجالات التوافق، أو على الأقل يبدأ بتحديددها. ونعتقد أن الخطوة الأولى في

للمساءلة أمام عموم عضوية الأمم المتحدة. وأي إجراء له علاقة بالسلم والأمن الدوليين ينبغي أن يتصدى له المجلس بكامل عضويته.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن للمجلس أن يتهرب من مسؤوليته بعدم معالجة الصراعات الطويلة الأمد، مثل الصراع في الشرق الأوسط والحالة في الصحراء الغربية. لقد ظل المجلس يتناول هذه الصراعات بصورة منتظمة بدون أن يتخذ حيالها أي إجراءات هادفة. لذلك فإن على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده للتعامل بشكل مباشر مع الحالة في الصومال. فعامة السكان في هذه البلدان الشقيقة يستحقون اهتماماً أكبر وأفضل من المجتمع الدولي.

ويرى وفدي أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا بالتصدي لتحديات الأمن والتنمية التي تواجه البلدان التي تعاني من الصراعات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاهتمام المتزايد الذي تحظى به المناقشات المواضيعية بشأن بناء السلام والعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. ونؤكد مجدداً رأينا القائل بأن عمليتي بناء السلام وحفظ السلام ليستا عمليتين خطيتين، بل ينبغي الاضطلاع بهما بصورة متكاملة من أجل كفالة استدامة جهود حفظ السلام.

كما نرحب بالمناقشات المواضيعية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء في النزاعات المسلحة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة في صدارة مسألة حماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال في النزاعات، حتى لا تفقد مصداقيتها في نظر تلك الفئات الضعيفة.

وترحب جنوب أفريقيا أيضاً بالتعاون المتزايد بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن إنشاء المكتب المحسن للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا خطوة إيجابية في اتجاه إقامة المزيد من أوجه التآزر بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن. علاوة على

وترحب كندا بفرصة تبادل الآراء بشأن هذه المسائل، وكذلك بشأن المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

لقد شهد العام الماضي عدداً من المسائل الحساسة التي تتطلب إجراءات عاجلة من مجلس الأمن. فقبل ١٠ شهور فقط، ضرب هايتي زلزالٌ مدمر، أثر بشكل خطير على شعب هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد تطلب حجم الدمار من المجتمع الدولي أن يتداعى لتقديم الإغاثة والمعونات في أسرع وقت ممكن من أجل إعادة البناء. واضطلع المجلس بدوره بأن كفل تعزيز البعثة بصورة تكفي لتوفير الأمن وتقديم المساعدة لحكومة هايتي في الفترة التي تلت الزلزال مباشرة. لكن لا يزال ثمة الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وتحث كندا المجلس المجتمع الدولي العريض على مواصلة تقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لشعب هايتي.

وترحب كندا بالمعلومات التي قدمها التقرير بشأن أنشطة المجلس فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية الحساسة الأخرى، بما في ذلك الحالتين في أفغانستان والشرق الأوسط، وعمليات السلم في عدد من البلدان الأفريقية مثل السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يحدد تقرير المجلس الخطوط العريضة للتقدم المحرز في التشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة. وتؤيد كندا بقوة هذا التواصل مع هذه البلدان، إذ إنّ المشاورات الفعالة والجيدة التوقيت ضرورية من أجل توسيع الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام.

وعلى ضوء أهمية هذه العمليات، استضافت كندا سلسلة مناقشات غير رسمية بشأن الجوانب المختلفة لعمليات السلام. وتحث كندا المجلس على مواصلة تعزيز مشاوراته مع مجتمع الأمم المتحدة قاطبة، سواء بشأن ولاياته الخاصة أو بشأن عموم المسائل المواضيعية المتعلقة بحفظ السلام.

إعداد هذا النص ينبغي أن تتمثل في تحديد مواطن التكرار والحشو وشطبها، لأنها من السمات السلبية في النص الحالي. وثانياً، نحن بحاجة إلى تحديد الاقتراحات التي لا يُتوقع أن تؤدي إلى نتيجة، وتجاهلها. وأخيراً، نحن بحاجة إلى تحديد وتوطيد الاقتراحات التي تقدم أفضل الفرص لتوفير الحلول.

ونظل متمسكين برأينا القائل إن نتيجة العملية الموضحة أعلاه يمكن أن تقودنا إلى إعداد نص يتضمن خيارات حقيقية كما طالبت بذلك الغالبية الساحقة من عضوية الأمم المتحدة في رسالتها المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونرى رأياً راسخاً أن التقدم يمكن بلوغه على أساس التقاء الآراء حول أن الإصلاحات الأساسية تتطلب توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي عضويته، مع الاستفادة من توافق الآراء بشأن أساليب العمل والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالمثل، هناك تأييد عام لزيادة حجم المجلس.

وفي ختام كلمتي، يقف وفدي على أهبة الاستعداد لمواصلة المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ينبغي أن تفضي إلى مجلس أمن معدّل وديمقراطي وتمثيلي وخاضع للمساءلة وأكثر مصداقية. وتتوفر الإرادة السياسية الضرورية، يمكن للدورة الخامسة والستين أن تحقق هذه الرؤية.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته لعقد هذه الجلسة المهمة. كما أشكر رئيس مجلس الأمن على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/65/2).

يوضح التقرير أن جدول أعمال المجلس لا يزال يتضمن مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل المعقدة والمهمة، على الصعيدين الجغرافي والموضوعي، التي لا تزال تشكل مصدر قلق وأهمية بالنسبة للعضوية العامة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، يجب أن يظل مجلس الأمن، حتى مع زيادة عدد مقاعده، بحجم معقول يسمح له باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. إضافة إلى ذلك، يجب النظر بجدية في تحسين أساليب عمل المجلس ووضع بعض القيود على استخدام حق النقض، خاصة في المسائل المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

وفي الوقت نفسه، تعترف كندا بأن لا موقفها ولا أي موقف تقليدي آخر يتمتع بالدعم الواسع في الجمعية العامة المطلوب لإجراء مثل هذا التعديل، ومن غير المرجح أن يحظى أي موقف بمثل ذلك الدعم في المستقبل القريب. ولذلك السبب، تحت كندا جميع الدول على النظر في الحلول التوفيقية الممكنة. على سبيل المثال، يرى بلدنا أن الخيار الوسيط الذي تقدمت به كولومبيا وإيطاليا يمثل محاولة لتقريب الشقة بين المواقف المختلفة، وبالتالي فإنه يمكن أن يشكل أساساً للتوافق في الآراء.

وربما تكون هناك نُهج أخرى ممكنة أيضاً. وتظل كندا منفتحة إزاء النظر فيها ومناقشتها؛ وتحت كل الأطراف في المفاوضات على العمل معاً لإيجاد حل وسط يصب بوضوح في مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

وستواصل كندا تعزيز هذا الحوار، لا سيما من خلال دورها كرئيسة للفريق العامل التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وقد كان العام الماضي مهماً أيضاً من حيث بناء السلام. وترحب كندا بزيادة التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام. وتقدر كندا، بصفتها رئيسة لتشكيلة سيراليون، الدور الذي يعزز الطرفين ويمكن للمجلس واللجنة أن يضطلعوا به في النهوض ببناء السلام في بلد خارج لنوه من الصراع. ومما يزيد من أهمية الدروس المستفادة حتى الآن في مجال بناء السلام أن هناك المزيد من البلدان في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولذلك أحث المجلس إلى الانخراط أكثر مع لجنة بناء السلام في العام المقبل.

وترحب كندا بالتقدم المحرز في تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك تنقيح المذكرة الرئاسية [S/2006/507](#). بيد أن ثمة عملاً كثيراً لا يزال مطلوباً لتحسين الشفافية في المجلس. فعلى سبيل المثال، بينما يحدد تقرير مجلس الأمن تفاصيل نطاق الإجراءات التي اتخذها المجلس، فإنه لا يقدم تحليلاً لكيفية وأسباب اتخاذ تلك القرارات. وبالرغم من أن إعداد مثل هذا التقرير قد يكون صعباً، فإنه سيكون خطوة ملموسة في اتجاه تحسين شفافية مجلس الأمن ومساءلته أمام العضوية العريضة.

(تكلم بالفرنسية)

موقف كندا بشأن مجلس الأمن معروف جيداً. ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن الإصلاح الديمقراطي والشفاف والخاضع للمساءلة يتطلب زيادة في عدد الأعضاء المنتخبين والدائمين. ومن شأن زيادة عدد الأعضاء المنتخبين أن يسمح بتمثيل أفضل لكل مناطق العالم - وخصوصاً تلك التي ظلت لفترة طويلة ضعيفة التمثيل، مثل أفريقيا - كما يتيح للدول الأعضاء المزيد من الفرص للعمل في مجلس الأمن في فترات منتظمة.